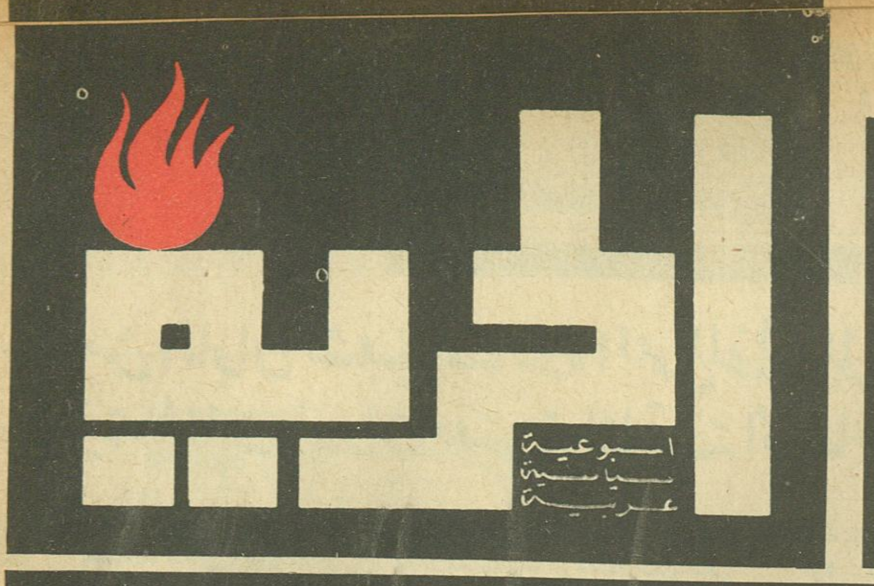


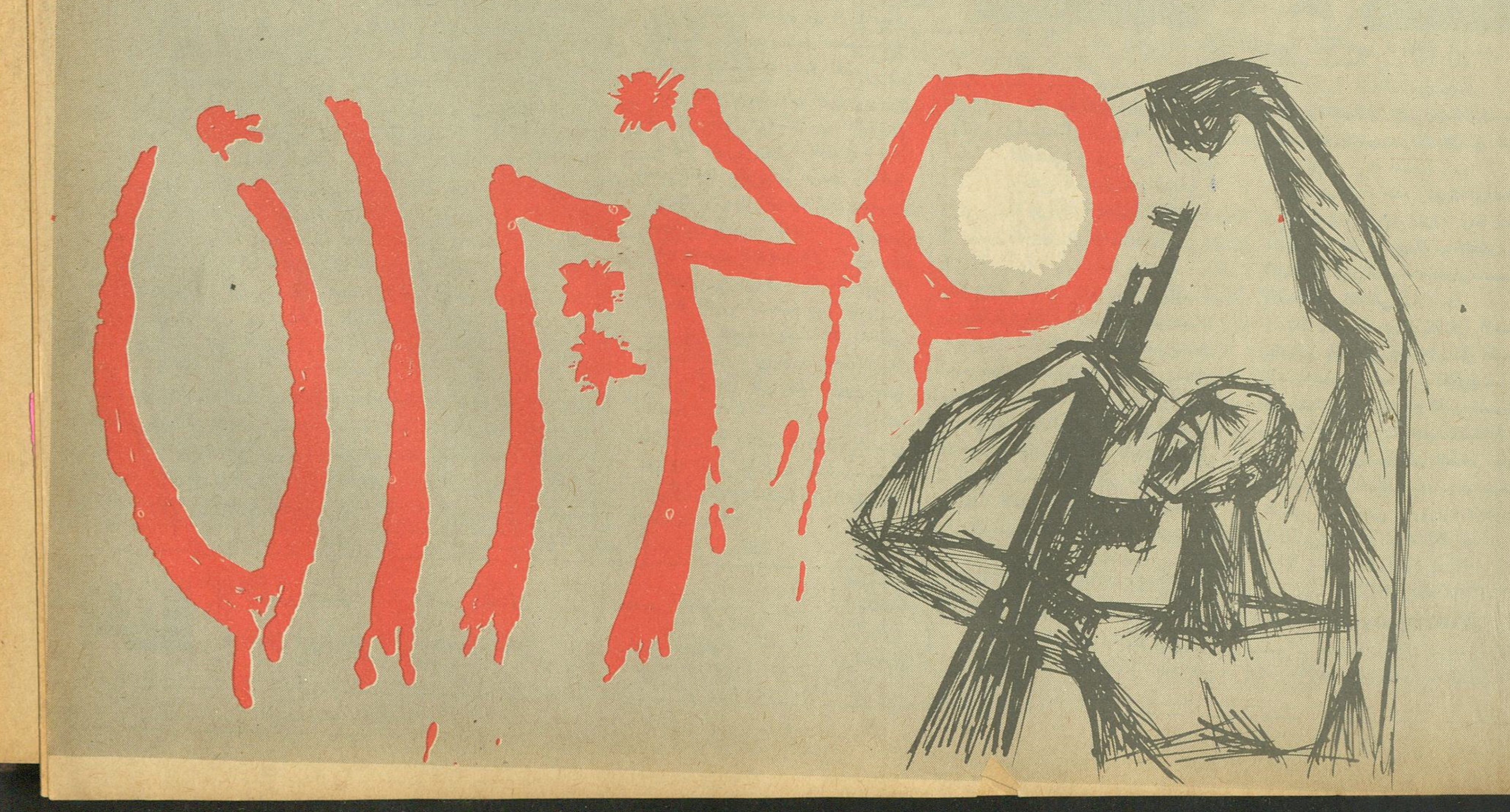
الحل السلمي في ١٠ مشاريع دوليّة، عربيّة، اسرائيلية

عدد خاص

AL - HOURRIAH No 518 ● 8—6 — 1970 BEYROUTH — بيروت ● الاثنين ٨—٦—١٩٧٠ ● العدد ٥١٨ — السنة الحادية عشرة — الثمن ٢٥ ق.ل.

بعد ثلاث سنوات من هزيمة ٥ حزيران

- المقاومة الفلسطينية: حدودها الراهنة وآفاق تطورها
- نظرة سريعة على إتجاهات الوضع اللبناني
- الوضع العربي والمعركة ضدّ من هم وراء إسرائيل
- إسرائيل بعد ثلاث سنوات.. نحو قطف الثمرة؟
- الكرّ والفرّ في مواقف الدول الكبرى من صراع الشرق الأوسط



نداء من اللجان الشعبية لمساندة العمل الفدائي الى اهالي الجنوب ودعوتهم لحضور ندوات مفتوحة لمناقشة أوضاعهم ومطالبهم

وجهت اللجان الشعبية المساندة للعمل الفدائي نداء الى اهالي الجنوب والمهاجرين ، تدعوهم فيه الى عقد ندوات مفتوحة للبحث باوضاع الجنوبيين وجاء في النداء :

الى جميع ابناء الجنوب الشرفاء من سكان برج حمود والدكوانة والشياح وبرج البراجنة وغيرها ...

الى جميع الذين هجروا قراهم وأرضهم بعد العدوان الاسرائيلي .

من هم هؤلاء الذين يتباكون اليوم على الجنوب ، ويدبجون الخطب ، ويعقدون المجالس ويوجهون النداءات باسم قضية الجنوب والجنوبيين ؟

من هم هؤلاء الذين تنصبهم الدولة ناطقين باسمنا بعد أن فضحنا نحن كادحي الجنوب ومزارعيه اسلافهم من بكوات وافندية وعملاء ؟

ما وراء مشاريعهم ومشاريع اسيادهم التي يقدمونها على أنها في مصلحة الجنوب وابناء الجنوب ؟

ما هي مشاريعنا نحن ، وما هي مطالبنا التي لا نريد سواها ؟

ان ابناء الجنوب الذين نزحوا بعد العدوان الاسرائيلي ، واقرباءهم واصدقاءهم من الذين نزحوا قبلهم وعلى مدى عشرات السنين الى ضواحي بيروت ، بسبب عدوان السلطة المستمر على ارزاقهم وتبغهم وكراماتهم ، هؤلاء جميعا مدعوون على الاخص لمناقشة الامور التالية :

اولا : ما هي مشاريع السلطة بشأن النازحين وبشأن الجنوب وما هي اهدافها الحقيقية ؟

ثانيا : ما هي مطالبنا ، مطالب الجنوبيين نازحين ومقيمين الحقيقية ، وكيف نفرضها على المضللين ؟

ان اللجان الشعبية وقوى اليسار الجديد تدعونا الى حضور الندوات الجماهيرية التي تعقد الان لبحث هذا الموضوع ، وذلك في الامكنة والمواعيد :

— تل الزعتر ، مدرسة بيسان . كل نهار احد ، الساعة ٦ مساء .

— برج البراجنة ، مكتب الجبهة الشعبية الديمقراطية ، كل نهار احد ، الساعة السادسة مساء .

استمرار اضراب عمال الآثار في صور

اضراب شامل في المدينة وتظاهرات شعبية واسعة تضامناً مع العمال المضربين

قسم من المظاهرة الشعبية التي سارت في شوارع صور تأييدا للعمال المضربين ..

جدد عمال الاثار في مدينة صور تظاهراتهم واعلنوا استمرارهم بالاضراب عن العمل حتى تحقيق مطاليبهم التي حرموا منها .

وقد تضامنت مدينة صور مع العمال يوم الاربعاء الماضي واقفلت محلاتها باضراب شامل .. وسارت في شوارع المدينة مظاهرة شعبية ضخمة اشترك فيها الطلاب والعمال والقوى التقدمية اعلنت استنكارها لموقف السلطة المائع والمتواطىء مع مديرية الاثار التي ما زالت عند موقفها المتعنت .

ومن ناحية ثانية ، عقد اجتماع في مركز المحافظة في صيدا بحثت فيه قضية العمال المضربين بحضور لجنة منهم ومندوب عن وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ، أسفر عن تشكيل لجنة « وساطة » تتولى هي « درس » مطاليب وحاجات العمال على ضوء المذكرات التي قدموها من جهة وضمن امكانيات مديرية الاثار من جهة ثانية!!

وأمام هذا التعنت والتسويف والتأجيل والاحالة على لجان الدرس قرر العمال الاستمرار باضرابهم عن العمل وتصعيده لانتزاع حقوقهم كاملة !.

أنصار الجبهة الشعبية الديمقراطية في سلمنكا باسبانيا يفضحون حملة التشويه على محاضرة عن « الحل الديمقراطي »

في الخامس عشر من ايار ، قام بعض رفاق الجبهة الشعبية الديمقراطية في سلمنكا بالقاء محاضرة بالاسبانية عن قيام دولة اسرائيل والعلاقة الجدلية بينها وبين الامبريالية العالمية، وكذلك عن نشوء المقاومة الفلسطينية وعلاقتها بالاوضاع العربية ، ثم تم طرح الحل الديمقراطي الذي قدمته الجبهة الديمقراطية الى المجلس الوطني السادس المنعقد في القاهرة سنة ١٩٦٩ .

ولكن اليمين الرجعي العربي هنا ، في سلمنكا ، وجد في هذه المحاضرة تحديا لقدراته الفكرية المحدودة ، فقام ليطعن بها سالكا اقذر الطرق والاساليب ، فبعد يوم من القاء المحاضرة فوجئنا ببيان يوقع بـ « أنصار الثورة الفلسطينية » يقول :

ان الحل الديمقراطي كان يعني الاعتراف باليهودية كقومية .. الاعتراف بالكيان الاسرائيلي .. الطعن بالكفاح المسلح كاسلوب وحيد لتحرير فلسطين .. الموافقة — عن قصد او جهل — على مشروع افنيري « مشروع افنيري هو الحل الاسرائيلي للقضية الفلسطينية ينص على اقامة كونفدرالية سامية لكافة شعوب الشرق الاوسط » .. الاعتراف بدولة اسرائيل دون محو لوجودها كمقدمة للسلام .. اقامة دولة فلسطينية خارج حدود اسرائيل .. ان تحل المسألة بواسطة الحكومتين الاسرائيلية والفلسطينية عن طريق مفاوضات مباشرة .. فتح الحدود بين الدولتين لتعزيز التجارة والتبادل الاقتصادي.. واخيرا جهاز فيدرالي ينظم مصالح الدولتين .

ان واجبنا كتقدميين يحتم علينا أن نرد ، بعلمية ووضوح ، على تلك التهم الرجعية القذرة التي لا تقل بمضمونها عن اصحابها ، والتي لا تمثل بواقعها الا انعكاسا واضحا لتفكير تلك الزمرة اليمينية .

ان الحل الديمقراطي الذي طرح في المحاضرة — وهو حرفيا الحل الديمقراطي الذي قدمته الجبهة الديمقراطية الى المجلس الوطني الفلسطيني السادس كما ذكرنا — لا يشير من قريب ولا من بعيد الى الاعتراف باليهودية كقومية ، أما الاعتراف بالكيان الاسرائيلي والطعن بالكفاح المسلح ، فما هو الا ادعاء وتشويش على الافكار التقدمية التي يطرحها اليسار الحقيقي في الساحة العربية ، فان اول ما أشار اليه الحل الديمقراطي هو القضاء على اسرائيل كدولة ممثلة بمؤسساتها البوليسية والعسكرية والادارية والاقتصادية والسياسية وكذلك اوضح أن الطريق الوحيد لاقامة دولة فلسطين الديمقراطية الشعبية هو الكفاح الشعبي المسلح الطويل الامد والمدعوم من كل القوى التقدمية بالمنطقة ومن صفوف المقاومة الفلسطينية بشكل خاص .

ان الحل الديمقراطي الذي طرح لم يكن يعني ولا بشكل من الاشكال الموافقة على مشروع « افنيري » وان هذه النقطة بالذات تم عرضها ونقاشها مع تلك الزمرة اليمينية امام جمهرة كبيرة من الشبيبة العرب ، وطرح ايضا النصين الحرفيين لكل من حل « افنيري » والحل « الديمقراطي »، فلوحظ الفرق الشاسع بين الحلين ، ومع هذا كله فقد بقيت تلك العناصر اليمينية متشبثة برأيها ، مدعية أن كلا الحلين يوافق على بقاء اليهود في فلسطين .

ملاحظة : انزلقت « الهدف » في عددها الاخير في حملة التشويه الى ما حدث في سلمنكا مؤيدة التشويهات اليمينية .

● مهرجان صيدا في ذكرى ٥ حزيران ●

بمناسبة الذكرى الثالثة لهزيمة الخامس من حزيران اقيم في صيدا نهار الجمعة الماضي مهرجان شعبي في قاعة سينما شهرزاد .

وقد تعاقب على الكلام ممثلون عن : — منظمة الاشتراكيين اللبنانيين .
— حزب البعث العربي الاشتراكي — الحزب الشيوعي اللبناني
— الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين
— الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين — قوات الصاعقة .

وتناولت كلمة منظمة الاشتراكيين اللبنانيين وقائع ونتائج معركة العرقوب الاخيرة في ضوء تجربة حركة المقاومة وثغراتها والاسباب التي حالت دون اعدادها واعداد الحركة الشعبية اللبنانية لمواجهة المخطط الاسرائيلي في طوره الجديد . وقد ركزت الكلمة في هذا المجال على اوضاع حركة المقاومة: غياب الوحدة بين اطرافها وافتقادها الخطة عسكرية وسياسية محددة وموحدة . وشددت على اهمية تنظيم الجماهير الفلسطينية في مجالس شعبية تطلق مبادراتها الديمقراطية وتحقق مشاركتها على صعيد التقرير والتنفيذ .

كما تناولت الكلمة المشكلات الناجمة عن المخطط الاسرائيلي تجاه الجنوب وفي مقدمها مشكلة النزوح ، فركزت على اهمية تنظيم العلاقات بين المقاومة والحركة الشعبية على اساس برنامج مشترك يربط النضال الوطني للجماهير الفلسطينية بالنضال الوطني الاجتماعي للجماهير اللبنانية ، ويوفر ادوات ووسائل اعدادها للصمود في وجه عدوها المشترك .

مغترب لبناني في السنغال يتعامل علناً مع اسرائيل ويشارك باحتفالات ذكرى اغتصاب فلسطين

الصورة : رامز برجي وصديقته الفرنسية رينيه بليرو « يهنئان » سفير اسرائيل في دكار !.

في نبأ من دكار عاصمة السنغال أن المغترب اللبناني رامز عبد الكريم برجي شارك السفارة الاسرائيلية احتفالاتها بعيد انشاء دولة اسرائيل .

والمعروف أن رامز برجي يقوم ، ومنذ فترة غير قصيرة ، بصفقات تجارية مشبوهة ، ويتردد انه يتعامل مع دولة الصهاينة في اكثر من مجال .

والملفت للنظر أن ذكرى اغتصاب فلسطين جاءت في نفس الوقت الذي كان فيه العدو الصهيوني يضرب ويحتل منطقة العرقوب في جنوب لبنان — ورامز برجي هو من بلدة قانا القريبة من الحدود اللبنانية الاسرائيلية وهي مهددة بالضرب والاحتلال في كل لحظة !

والغريب أن والده وشريكه في اعماله عبد الكريم برجي ، كان ، ومنذ ستة اشهر فقط ، موضع تكريم الحكومة اللبنانية التي أنعمت عليه بوسام الاستحقاق اللبناني !!

هذا وكنتيجة لهياج الرأي العام اللبناني والعربي والوطني في دكار أوصت بعض السفارات العربية حكوماتها بعدم السماح له بدخول أراضيها ، بينما السفارة اللبنانية في داكار لم تتحرك بل أن السفير حاول ويحاول تبرير فعلة صديقه وصديق السفير الاسرائيلي ، ووزارة الخارجية و ... المغتربين لم تتحرك بعد !

الحرية

صاحب الامتياز محسن ابراهيم | المدير المسؤول حسن فخر | مدير الادارة ياسر نعمه

مكاتب الادارة والتحرير: شارع المحمصاني ، متفرع من شارعي بشارة الخوري وعمر بن الخطاب منطقة العاملية — محلة رأس النبع — بناية فؤاد درويش هاتف : ٢٤٧٥٥٢ — ص. ب. ٨٥٧ بيروت — لبنان



هذا العدد

حزيران

بعد ثلاث سنوات مرت على هزيمة حزيران ، ما هي الصورة التي اتخذتها مواجهتنا مع العدو ، وما هو مستقبل هذه المواجهة... أردنا في هذا العدد الخاص من « الحرية » أن نحاول الاجابة على هذا السؤال ، عبر معالجة تحليلية مترابطة الجوانب ، تبرز بنتيجتها حقائق بسيطة وثابتة ومترابطة هي الاخرى ..

١ — ان العدو الاسرائيلي ، قد استطاع بنتيجة الحرب أن يحصر هم الانظمة العربية التي خاضت الحرب معه ، في استرجاع ما وقع تحت الاحتلال العسكري من أراضي بلدانها ، فبات الاغتصاب الصهيوني الذي تكرس عام ١٩٤٨ أمرا لا عودة عنه ، بالنسبة الى هذه الانظمة . وباتت قضية الشعب الفلسطيني مقتصرة على تنفيذ قرارات الامم المتحدة المتعلقة بالحق في « التعويض » أو في « العودة » الى ظلال الحكم الصهيوني . أما دور الدولة الصهيونية في المنطقة فقد باتت الانظمة تسلم به ، وأما حدودها فهي لن تمس — نتيجة لنمط التوازن الدولي الذي تشكل هذه الانظمة جزءا منه — . واذا كان العدو يدخل الآن — ببطء — مرحلة تقبل الحل السلمي ، فانه يدخلها متسلحا بهذا النصر السياسي الضخم الذي احرزه على أنظمة الهزيمة العربية .

٢ — ان انظمة الهزيمة العربية قد استطاعت كبح حركة الجماهير الواسعة التي كانت تتجه اتجاها حازما ، بعد الحرب مباشرة ، الى خوض المعركة الكبرى ضد الامبريالية الغربية ، حليف اسرائيل على الارض العربية ودعامة وجودها . بل أن السيطرة العضوية التي تمارسها هذه الامبريالية على الثروة العربية قد توثقت واشتدت بعد الحرب ، خلف ستار المقاطعة السياسية الجزئية والتصدي لمواقع النفوذ الامبريالي المكشوفة والمعركة اللفظية الهادفة الى « الضغط » على حلفاء اسرائيل لحملهم على اقناع هذه الاخيرة بضرورة « الحل السلمي » . أما الاساليب التي اتبعت في كبح حركة الجماهير فقد تفاوتت بين قمعها مباشرة على يد الانظمة وبين تنصيب هذه الانظمة لنفسها ناطقا اوحد باسم الجماهير وفرضها حظرا على جميع اشكال التعبير والتنظيم الجماهيرية المستقلة ومنعها لنمو هذه الاشكال اينما ظهرت بوادرها ، واعتبارها أن واجب الجماهير يقتصر على القيام بما تطلبه هي منها .

٣ — ان حركة المقاومة الفلسطينية كانت شكل النضال العربي الاول الذي نما بعد الحرب على قاعدة جماهيرية واسعة واعتمد التعبئة الشعبية المسلحة محتوى له . وقد شكلت هذه الحركة اشارة اولى الى غير طريق الاستسلام (مسلحا كان الاستسلام أم غير مسلح) . لكن تكوين الشعب الفلسطيني ، بعد نزوحه عن ارضه، جعل من المقاومة مرآة لتوازن القوى السياسية الموجودة آنفا على مختلف الساحات العربية ، وحد ، بالتالي ، — ومعه عوامل اخرى — من أثر المقاومة في قلب هذه القوى وبناء طريق عربي جديد . ثم ان طبيعة الاستعمار الصهيوني أجبرت المقاومة على أن تواجه، من الخارج ، مجتمعا متماسك البنية ، يستحيل عليها ، ما لم تنتظم في مواجهة جماهيرية عربية له ولحلفائه ، أن تتوصل الى كسر تماسكه .

٤ — ان نكوص النظام اللبناني ، منذ حرب حزيران نفسها ، عن الدخول في الصراع الدائر بين الجماهير العربية وبين اسرائيل وحلفائها الامبرياليين ، يكشف مصير الخيانة الذي يؤول اليه نظام يحترف السمسرة لحساب الامبريالية ويزامل الدولة الصهيونية في كونه واياها خادمين لسيد واحد (رغم تفاوت الرتبة بين الواحد والاخر) . وان دخول المقاومة الفلسطينية الى لبنان وتضحيات الحركة الجماهيرية التي أحاطت بها ، كانت كسرا للسور السياسي الذي اقامه هذا النظام دائما بين الوضع اللبناني وقضايا الجماهير العربية ، في الحين الذي كانت الطبقة اللبنانية المسيطرة تعيش فيه على فتات الثروة العربية المنهوبة . وعلى الرغم من أن المقاومة الفلسطينية — بسياستها اللبنانية — لم تقدم لجماهيرنا اطارا بديلا تمارس فيه الجماهير سيادتها المنظمة على مصيرها وتبني فيه مقومات صمودها ، فان الوضع الذي آل اليه الجنوب اليوم ، يعود — قبل كل شيء — الى اكثر من عشرين عاما أمضاها النظام اللبناني في تجاهل الخطر الاسرائيلي على البلاد والتنكر — بحكم عجزه وطبيعة مصالحه — لمهمة اعداد الجماهير لمواجهة لا بد منها .

٥ — ان سائر المواقف العربية الاخيرة والاتجاهات الجديدة بين القوى السياسية الصهيونية ومبادرات الدول الكبرى المختلفة وعلاقاتها في ما بينها ، خلال هذه المرحلة ، تشير جميعا الى أن صفقة تعد الان ، على أصعدة مختلفة ، مآلها في النهاية (ومهما تباينت التأويلات بشأنها) الى تجميد المعركة العربية ضد الامبريالية وحلفائها المحليين ، والى سحق الشخصية الوطنية للشعب الفلسطيني بتكريس الكيان الصهيوني وتصفية المقاومة الفلسطينية ، أي — بعبارة واحدة — الى فرض هزيمة الانظمة العربية ، عام ١٩٦٧ ، على الجماهير العربية التي حيل بينها وبين دخول الحرب في الاصل . ذلك أن « الحل السلمي » هو هذا ، وليس شيئا اخر . وهذا العدد من « الحرية » يريد أن يكون تحذيرا الى الجماهير الثورية وصوتا ثوريا يصل اليها عبر طوفان الدجل والممالأة .

●●●

هذه الحقائق التي عرضناها ، من يجادل فيها ؟ لا احد ، ان كان المعني بالجدال مقارعة سلسلة مترابطة من الحجج القائمة على حركة الواقع بسلسلة اخرى مثلها .. الا أن الذين يحاولون اخفاء الحقيقة او تزييفها واعتبار الادلاء بها خيانة واعتبار الكذب الصراح مقياس الثورية ، هم اليوم أكثر من أن نقوى على احصائهم . وهم قد عادوا يطرحون اسئلتهم السمجة : « لمصلحة من تهاجمون كذا وتنتقدون كيت ؟ » وهم يحاولون أن يدخلوا في خلد الجماهير انها ستصاب باليأس اذا عرفت أية مسافة تفصل بينها وبين النصر .. أما الحقيقة فهي أنهم هم سيصابون باليأس من البقاء في مواقعهم وسيصابون — أولا — بكثير من الشح في مواردهم ومصادر نفوذهم اذا انكشفت للجماهير سبل النصر . لهذا يحتفظون بالحقيقة لانفسهم .

لكن الجماهير كانت قد استمعت بصبر الى هؤلاء وهم يقرعون طبول النصر ليل نهار ، طوال اعوام قبل الهزيمة . واستمعت اليهم وهم يواجهون كل كلمة حرة بسؤالهم السمج « لمصلحة من ؟ » ولم يطغ على قرع الطبول الا دوي القنابل في حزيران ... وعرفت الجماهير أنهم كانوا يقرعون طبولهم « لمصلحة » الذين كانوا — طوال اعوام — يصنعون الهزيمة . لذا فان هؤلاء لا يستحقون اليوم الا سخرية الجماهير وحقدها . والجماهير لن تيأس ولن تقبل بهزيمة اخرى وان اغضب ذلك بعض المتنفذين والمرتزقين ومحترفي الدجل ..

« الحرية »

المقاومة الفلسطينية : حدودها الراهنة وآفاق تطورها



بعد ثلاث سنوات من العمل الفدائي

كيف تبدو آفاق المجابهة المسلحة الفلسطينية — الاسرائيلية بعد ثلاث سنوات من العمل الفدائي ؟

تنسب معلومات صحفية (نشرتها « النهار » بتاريخ ١ — ٦ — ٧٠) الى تقرير مقدم للمجلس الوطني الفلسطيني قوله : « ... لقد أصبحت عمليات الثورة الفلسطينية تغطي معظم مناطق الحدود ، وتنوعت بين غارات خاطفة وقصف بالصواريخ والمدافع وبث الالغام والانقضاض على الدوريات وتجمعات العدو واحتلال لفترة قصيرة . وهذه تمثل انجازات طيبة في مجال الحاق الاضرار بالعدو واشغال قواته باستمرار ... الا أن هذا الانجاز لا يمثل تقدما متصاعدا في مجال ضرب الوجود الحقيقي العسكري والسياسي للعدو في الارض المحتلة، لان العدو كيّف جهازه الدفاعي لمواجهة هذا المستوى من العمليات ، وهو برغم خسائره قادر على التعايش مع هذه النسبة من الخسائر ... ويجب أن نضع في اعتبارنا أن هذا المستوى من العمليات برغم تصاعدها ، اخذ يسبب رتابة تترك اثارا غير مشجعة في نطاق الرأي العام الفلسطيني والعربي . ومن غير المعقول تجاهل الفتور الذي يدب في صفوف الجماهير والطليعة الثورية على السواء تجاه البلاغات العسكرية للمنظمات الفدائية ... » .

اذا كان هذا الكلام يصلح — بصورة نسبية — مدخلا لوصف الحدود التي يراوح عندها العمل الفدائي العسكري منذ فترة ، فان الثغرة التي ما زالت تلازمه هي ثغرة التحليل .

لماذا « استقرت » المجابهة المسلحة الفلسطينية — الاسرائيلية عند هذا المستوى من العمل ؟ بدون اكتشاف الجواب الصحيح على هذا السؤال لا يمكن تعيين الحلول الصحيحة. والقفز فورا من الوصف الى الخوض في وسائل التطوير التقنية (تحسين التخطيط ، تنمية اشكال الوحدة والترابط بين القوات والعمليات حشد كل الطاقات ... الخ) لن يوفر بالتأكيد المخرج المأمون والمجدي لانتزاع العمل الفدائي من الدائرة التي انحصرت ممارساته ضمنها حتى الان .

واذا كان الكفاح الفلسطيني المسلح يبدو — بعد ثلاث سنوات من انطلاقه — حبيس هذا المستوى المحدود من الفعالية ، فالبحث عن العوائق والصعوبات التي رسمت له حدود قدراته ، يصبح هو الامر المطلوب قبل أي شيء اخر . ولن يكون ممكنا استكشاف هذه العوائق بدقة الا في ضوء ملاحظة عاملين موضوعيين من خلالهما تتحدد شروط المجابهة الفلسطينية — الاسرائيلية أساسا :

١ — طبيعة الاستعمار الاسرائيلي من حيث هو استعمار استيطاني استطاع أن يبني على أرض السكان الاصليين ومكان القسم الاكبر منهم « مجتمعا كاملا » بقاعدته البشرية والانتاجية ومؤسساته السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية . فنحن لسنا هنا أمام استعمار « تقليدي » يمثله جيش اجنبي محتل أو يتكيء الى سلطة محلية عميلة يتوسل بها لاحكام سيطرته .

٢ — الظروف التاريخية الخاصة للشعب الفلسطيني : تشتته ، وبعد الشطر الاكبر منه عن الارض التي يناضل لتحريرها .

هكذا تبدو المجابهة غير متكافئة ، ومن هنا تنبع العوائق الفعلية التي تنتصب موضوعيا في وجه العمل الفدائي . هل يعني ذلك أن امكانات تطوير هذا العمل داخل الارض المحتلة نحو أشكال اكثر تأثيرا على الوضع الاسرائيلي، قد استنفدت الان كليا ؟ لا يمكن بالطبع اطلاق افتراض نهائي من هذا القبيل . وما زال أمام المقاومة حيز تقني وتنظيمي لم تملأه حتى الان تطويرا لنشاطها داخل الارض المحتلة . ولكن هذا التطوير لن يستطيع وحده كسر حلقة عدم التكافؤ في المجابهة بين « مجتمع » يبسط هيمنته الكاملة على أرض يحتلها ، وبين شعب يخوض معركة استرداد ارضه مشتتا خارجها وبعيدا عنها .

ماذا يعني خلوصنا الى هذا الاستنتاج ؟ ان تعيين العوائق الفعلية التي تنتصب في وجه الكفاح الفلسطيني المسلح لا يعني أن الجواب عليها مستحيل ، بل هو يعني بالضبط ضرورة استكشاف الحلول الممكنة والملائمة لها تاريخيا .

المقاومة والمخرج العربي

اذا كان مصير المقاومة الفلسطينية يبدو للبعض من زاوية منطقية مرتبطا بمدى ما يمكن أن تحققه الان في الداخل من انتقال الى مجابهات عسكرية متقدمة، فالذي يبدو لنا فعليا هو أن مصير المقاومة يرتبط الان — وفي كل المراحل المقبلة — بمدى ما يمكن أن تحدثه في الخارج على صعيد اتصالها بالوطنين الفلسطيني والعربي من تأثيرات متقدمة هي وحدها طريق توسيع المجابهة مع اسرائيل وضمان نجاحها في النهاية .

قد يبدو تقرير هذه المسألة غريبا للوهلة الاولى بل ومجافيا « لابسط قواعد المنطق » ، ولكن استذكار الشروط الفعلية التي تعين للمجابهة الفلسطينية — الاسرائيلية قوانينها كفيل بأن يضعنا أمام جملة حقائق لا يمكن تجاهل احكامها :

أولا : ان قدرة المقاومة على نقل العمليات بكثافة الى الداخل وعلى تطويرها بحيث تصيب المواقع الاكثر حساسية من أجهزة العدو وقواه تبدو مرهونة اساسا بمدى التقلص الذي يمكن أن يصيب قدرة الدولة الاسرائيلية على قمع الشعب الفلسطيني المقيم الان في المناطق المحتلة (الضفة الغربية واسرائيل القديمة). وفي ظل توازن القوى الراهن بين الوضع الاسرائيلي المدعوم من الامبريالية والوضع العربي الذي تبقيه العلاقات الاستعمارية عاجزا عن امتلاك مقومات مجابهة فعلية مع اسرائيل (ومن هم وراء اسرائيل) تبدو القبضة القمعية للدولة الصهيونية (آلتها الحربية وتماسكها السياسي والاقتصادي) قادرة على توجيه ضربات تحد من تحرك الشعب الفلسطيني المقيم تحت الاحتلال وتحول دون تصاعد العمليات .

ثانيا : وتبعا لذلك تبقى منطقة الحدود العربية المحيطة بالارض المحتلة قاعدة الانطلاق الرئيسية للنشاط المسلح خلال هذه المرحلة. وهو أمر يطرح — كما سنرى — مسألة الشروط السياسية التي يمكن من خلالها تحويل الشعب الفلسطيني خارج الارض المحتلة الى ركيزة حماية لعمل المقاومة على الحدود ، وتحويل المناطق العربية المحيطة باسرائيل الى مناطق متقبلة فعلا لنتائج النشاط المسلح المنطلق ضد العدو من أراضيها .

ثالثا : هكذا يبدو بوضوح أن لا مخرج أمام المقاومة الفلسطينية سوى المخرج العربي. فقدرتها الان على الاستمرار في عملها العسكري الفدائي تبدو مرتبطة بحرية الحركة التي يمكن أن تتاح لها على المناطق الحدودية العربية . وقدرتها في النهاية على الحاق ضربات مؤثرة بكيان الدولة الاسرائيلية تبدو مرهونة بتحولها الى حرب شعبية عربية شاملة تستطيع استنزاف العدو الصهيوني والامبريالي وكسر حلقة عدم التكافؤ في المواجهة الراهنة بين الثورة الفلسطينية واسرائيل .

هذا « التوجه العربي » ليس مجرد اختيار تفرضه على المقاومة الفلسطينية صعوبات مواجهتها لاسرائيل اذا ما ظلت مقطوعة الجذور عن المنطقة المحيطة بساحة صراعها الاساسية (الارض المحتلة) . ولو اقتصر الامر على مجرد اختيار جغرافي من المقاومة لارض مجاورة تريد أن تمتد عليها ، لما كانت له اكثر من قيمة الرغبة الذاتية في توسيع حرب ليست هناك شروط تاريخية موضوعية تسمح بتوسيعها . ولكن طبيعة الدور الذي تؤديه اسرائيل في المنطقة العربية هو الذي يوفر مثل تلك الشروط . فوجود اسرائيل — بديناميكيته العدوانية التوسعية — اذ يضع المنطقة العربية (لا فلسطين فقط) ازاء تحد قومي ، يتطلب كي يستمر وجود انظمة عربية متخلفة هي التي تجعل المنطقة مفتوحة امام الحركة الصهيونية للاختراق والتوسع . ومن هنا تصادم الوجود الاسرائيلي مع كل حيز للثورة الوطنية في المجتمع العربي . وهو أمر يجعل التوافق كاملا بين المصالح الذاتية للوجود الاسرائيلي وسياسة الاستعمار في المنطقة العربية ، موفرا بالمقابل شروطا موضوعية فعلية لترابط مكين بين الثورة الفلسطينية وحركة التحرر الوطني العربية .

هكذا يبدو المخرج العربي امام المقاومة الفلسطينية أكثر من مجرد اقتراح تبرره عوائق العمل الفدائي في مواجهته للوضع الاسرائيلي . ولكن هذا المخرج — المفتوحة آفاقه تاريخيا — ما يزال حتى اللحظة مجرد مخرج مبدئي فيه من اللفظية الثورية اكثر مما فيه من الحركة الواقعية . فلماذا لم تتمكن المقاومة الفلسطينية حتى الان من النفاذ الى الوضع العربي ومراكمة تأثيرات فعلية تنضج استجابته لمتطلبات حرب شعبية شاملة ضد الامبريالية والوجود الاسرائيلي ؟

السمة العامة للوضع العربي

ما هي السمة العامة للوضع العربي الذي طرأت عليه المقاومة الفلسطينية واتصلت به؟

لقد نتج عن الخامس من حزيران توازن للقوى السياسية على الصعيد العربي هو الذي رسم في النهاية حدود الاستجابة العربية الفعلية لتحديات الهزيمة . هذا التوازن استمرت ذبذباته تراوح منذ ثلاث سنوات حتى الان داخل اطار العلاقات الاستعمارية التي ظلت تهيمن على المنطقة بأشكال متفاوتة دون أن يستطاع كسرها في أي مكان .

وقد كان واضحا أن هذه العلاقات الاستعمارية التي تحتوي داخل شبكتها اسرائيل والانظمة الرجعية المتخلفة معا ، استمرت في الوقت نفسه تلعب دور الكابح لانظمة متقدمة استطاعت أن تحقق حيزا من التحرر السياسي اخرجها من دائرة السيطرة الاستعمارية المباشرة ، ولكنها لم تستطع كسر حلقة التخلف والتبعية الاقتصادية للسوق الرأسمالية العالمية ، وبذلك كانت قدرتها على مواجهة الاستعمار محدودة بحدود علاقاتها الاقتصادية به . هذه الانظمة التي تجرعت هزيمة الخامس من حزيران ، تسلحت في البداية — لوقاية نفسها من السقوط — بالتحرك الجماهيري الذي انطلق رافضا نتائج الهزيمة ، ولكنها سرعان ما أعادت الجماهير الى مقاعد المتفرجين ليتضح عجزها عن انتهاج طريق المجابهة الفعلية والشاملة مع الامبريالية والصهيونية . ومن هنا كان التراجع الدائم هو المنطق العام الذي حكم سلوكها ، وانتهى بها الى البحث عن صيغة تعايش مع العلاقات الاستعمارية المهيمنة على المنطقة . وهكذا قبلت الحل السلمي طريقا « لازالة اثار العدوان » وأقامت جبهة مع الانظمة الرجعية اتت مؤتمرات القمة تكرسها تباعا. أما الحيز الذي ظل مفتوحا أمام نضال الحركة الجماهيرية و « اليسار الثوري » ، فقد كان ضئيلا بالفعل . ان هذا النضال ، فضلا عن اصطدامه بجدار التوازن السياسي العربي العام المسيطر ، بدأ يرتطم بعمليات القمع التي سلطت عليه مستهدفة ضرب كل اشكال النهوض الجماهيري وخنق كل بادرة لنمو يسار مستقل خارج اطار « وحدة الصف العربي » .

هذه السمة العامة للوضع العربي المتشكل بعد هزيمة حزيران كانت تعين له حدود وأطر استقباله لتأثيرات حركة المقاومة . وهي حدود لم تكن تتعدى محاولة هضم المقاومة واستيعابها على طريق تحويلها الى عنصر من عناصر التوازن القائم . أي تحويل المقاومة من عنصر تفجير لحرب شعبية شاملة ضد الامبريالية والصهيونية الى عنصر ضغط من أجل تنفيذ الحل السلمي بشروط افضل عربيا .

فما هو مقدار المناعة التي استطاعت المقاومة اظهارها ازاء محاولات الاستيعاب والاحتواء هذه؟

الاجابة على هذا السؤال تفرض هي بدورها الماما سريعا بالسمة العامة للوضع الفلسطيني كما تشكل بعد الخامس من حزيران .

... والسمة العامة للوضع الفلسطيني

لقد حمل انطلاق المقاومة معه تشديدا بارزا من جانبها على فلسطينيتها . وكان هذا التشديد في بدايته عنصرا طليعيا . اذ ان انتهاج طريق الكفاح المسلح لم يكن يشكل جوابا على الاحتلال الاسرائيلي (القديم والجديد) فقط ، بل كان ايضا بداية لصوغ رد عملي على القهر الذي تعرض له الشعب الفلسطيني خلال عشرين عاما تحت سلطة الحكومات العربية التي حرصت على ابقائه داخل هامش يتعذر عليه الخروج منه . ومن هنا كان ابراز « فلسطينية » الشعب الفلسطيني شرطا ضروريا لاستكشاف المهمة الوطنية الاساسية التي تواجهه وتعيين حدود استقلالها وتميزها عن مهمات النضال الوطني الديمقراطي للشعوب العربية الاخرى .

والاستقلال ليس مستخدما هنا بمعنى الانفصال ، بل بمعنى تحديد خصوصية الموقع الوطني للشعب الفلسطيني والاستجابة لمتطلباتها كشرط لا يمكن بدونه تحديد المدخل الفعلي لالتحام النضال الوطني الفلسطيني بالنضال العربي الشامل ضد الامبريالية .

الا انه رغم تشديد المقاومة على فلسطينيتها لفظيا ، فقد اتى تركيبها يعكس في واقعه توازن القوى السياسية السائد على الصعيد العربي نفسه ! ولم يكن ذلك مجرد نتيجة لانزلاق المقاومة نحو ارتباطات ذاتية بهذا النظام او ذاك جعلتها في النهاية مرآة يرى الوضع العربي فيها نفسه ، بل كانت لهذا الانزلاق في الواقع اسسه الاجتماعية الموضوعية . فافتقاد الشعب الفلسطيني لبنى اجتماعية متماسكة مستقلة ، بفعل تشتته وتوزعه بعيدا عن ارضه ، قد جعل من وجوده الوطني وجودا خاضعا لعملية تجاذب واسعة انتظم فيها أكثر من طرف عربي . ومن هنا كان امتداد الوضع العربي (بكل توازناته) الى المقاومة يستمد مصادره ومبرراته . هكذا ضمت حركة المقاومة داخل اطارها منظمات تعكس مباشرة وحرفيا اتجاهات ومواقع عدد من الانظمة العربية ، كما أن من لم يكن منها يمثل انعكاسا مباشرا لنظام عربي بعينه ، كان يعكس في نمط تركيبه وسلوكه السياسي توازن الوضع العربي بمجمله ، بانظمته وقواه السياسية وايديولوجيته السائدة .

هل نستطيع ان نفسر بمعزل عن ذلك كله عجز المقاومة ، رغم تشديدها المبدئي على فلسطينيتها ورغم مرور ثلاث سنوات على كفاحها المسلح ، عن تحقيق وحدة الحركة الوطنية الفلسطينية فعليا ؟

لقد دخلت المقاومة مرحلة من التوازن المشلول اظهرت قصورها حتى الان عن تسوية العلاقات بين اطرافها (١٢ منظمة) بشكل يحقق تماسك الشعب الفلسطيني حول ثورته الوطنية . هذا القصور لا يمكن فهمه الا في ضوء عاملين رئيسيين :

الاول : يمثل الحدود التي يراوح عندها العمل الفدائي العسكري منذ فترة وارتطامه بالجدار العسكري الاسرائيلي داخل وعلى تخوم الارض المحتلة . وهي حدود ليس بين منظمات المقاومة من استطاع بكفاحه المسلح ان يتخطاها نوعيا ليوفر المخرج العملي الحاسم القادر على استقطاب عملية الوحدة الوطنية فعليا . ان المقياس الكمي ليس حاسما هنا . وطالما أن العمل الفدائي يدور ضمن حدود تستطيع اية منظمة صغرت أم كبرت ممارستها واصدار بلاغات حولها (تشابه البلاغات ظاهرة شديدة الوضوح) فسوف تبقى للتشرذم الراهن « مبرراته » كما أن احدا لن يستطيع قمع ظاهرة تفريخ المنظمات الجديدة وتوالدها باستمرار .

والعامل الثاني : امتداد توازن القوى السياسية على الصعيد العربي الى داخل حركة المقاومة الفلسطينية نفسها. فهذا الامتداد يجعل من كل محاولة لتحقيق تماسك الشعب الفلسطيني حول ثورته (انجاز وحدته الوطنية) مدفوعة الى ممرات ودهاليز عربية تهددها بالابتلاع دائما .

هكذا تبرز معالم الازمة الراهنة التي تواجهها حركة المقاومة الفلسطينية وتتحدد :

● العمل العسكري الفدائي يراوح مكانه منذ فترة عند حدود لا تحمل امكانية مجابهة متكافئة مع اسرائيل.

● وليس من مخرج أمام المقاومة لكسر حلقة عدم التكافؤ هذه سوى المخرج العربي (اتصال الثورة الفلسطينية بحرب شعبية عربية شاملة ضد الامبريالية) .

● وهذا المخرج العربي ما يزال مجرد مخرج مبدئي . فالوضع العربي لم يستقبل تأثيرات المقاومة حتى الان الا بمحاولات استهدفت احتواءها وتحويلها الى عنصر من عناصر توازنه المتجه نحو الحل السلمي .

● والسمة العامة للوضع الفلسطيني لم توفر للمقاومة مناعة حقيقية ضد هذه المحاولات ولم تمكنها بالمقابل من النفاذ الى الوضع العربي ومراكمة تأثيرات فعلية عليه تنضج احتمالات تثوير بعض مواقعه على الاقل .

ما الذي يبرزه ويطرحه مثل هذا الفهم لازمة المقاومة امامها من مهمات ؟ وكيف تستطيع الافلات من الصعوبات المحدقة بها ؟

فجوة البرنامج السياسي

من الواضح أن قدرة المقاومة على الصمود في وجه جدار عسكري تنصبه اسرائيل امامها، وفي وجه حصار سياسي تحاول الانظمة العربية أن تفرضه حولها ، مرهونة اساسا بمقدار وعيها لطبيعة الفجوة السياسية التي ينطوي عليها عملها . والرهان على احتمالات أن يتراكم وعي فعلي ضمن المقاومة لطبيعة تلك الفجوة السياسية وخطورة استمرارها ، مصدره الاعتقاد بان وقوف المقاومة أمام المازق التي تنتظرها قد يدفع — موضوعيا — أوساطا منها على الاقل الى تلمس حلول تستجيب لمتطلبات مرحلة المواجهة الجديدة التي دخلتها .

ان نهوض الشعب الفلسطيني بهذه المتطلبات سوف يكون مستحيلا الا في ظل أشكال من التعبئة السياسية ما زال يفتقدها حتى الان ولم تستطع المقاومة أن توفرها . ومن هنا كانت اهمية تسليط الضوء على الفجوة السياسية في عمل المقاومة .

لقد سقط الكفاح المسلح على وضع فلسطيني تسوده علاقات اجتماعية يحكمها التبعثر والالتحاق باوضاع اقتصادية عربية شديدة التنوع والعطل الانتاجي في احيان كثيرة (نمط حياة سكان المخيمات) ، يضاف اليها ركود سياسي استمر عشرين عاما تحت قبضة القهر والتشريد المادي والسياسي . ورغم أن الكفاح المسلح كان يفتح افاقا ثورية أمام الشعب الفلسطيني (مشكلا بهذا المعنى عاملا ينطوي على بذرة تحويل طليعي) الا أن نوعية الاطر الاجتماعية الراكدة التي استقبلته عفويا قد اثمرت باستمرار هوة واسعة بين القاعدة والافاق . ومن هنا تولد الانقطاع الشديد ما بين صعيد عسكري جعل المقاومة — بكونها تحمل السلاح في وجه اسرائيل — طليعة قتال ثوري ضد الامبريالية ، وما بين صعيد اجتماعي استمر مشدودا الى علاقات مبعثرة شديدة التخلف .

وغاب الجانب السياسي (التحويل الثوري الواعي) من عمل المقاومة غيابا تاما ، لان الموقع الايديولوجي القومي البورجوازي لقيادات المقاومة كان يرسم لها حدود ادراكها — او عدم ادراكها على الاصح — لمعنى ودور هذا الجانب . لقد جوبهت المطالبات التي انصبت حول ضرورات صياغة « نظرية ثورية للحركة الثورية الفلسطينية » واهمية استخراج برنامج سياسي يلبي حاجات تثوير المجتمع الفلسطيني ويعين المداخل الصحيحة لصلته بالوضع العربي ، جوبهت هذه المطالبات باحتقار وعزوف شديدين . وانطلقت حملات قادها منظرون فلسطينيون وعرب تمجد عفوية الجماهير وترى فيها المخرج المنشود من كل المعضلات . وانعقد الرهان كله على العملية العسكرية التي اعتبرت بحد ذاتها مصدر تعبئة سياسية ثورية اكيدة . وظل الحديث يجري منذ اكثر من ثلاث سنوات عن النتائج السياسية الجذرية التي لا بد أن تتولد عن زج الشعب في قتال عصابات عنيف ومستمر وشامل . هذه الافكار فضلا عن انها كانت تخترع للعمل العسكري الفلسطيني مواصفات لا يملكها حتى الان (أين هو قتال العصابات العنيف والمستمر والشامل ؟) فان اصحابها لم يكونوا يفعلون اكثر من اجترار صيغ قديمة معروفة وصمها التاريخ بالافلاس اكثر من مرة .

لقد ربط لينين بين الاقتصادية والارهابية (القرابة شديدة جدا بين الارهابية والنزعة العسكرية الصرفة) معتبرا النزعتين تلتقيان عند جذر مشترك : هو تقديس العفوية . فالنزعة العسكرية الصرفة تؤدي (كالارهابية — كالاقتصادية) الى استصغار نشاط الجماهير الثوري وتعوض عن التحريض السياسي والوعي عند الجماهير « بمهيجات » مصطنعة . ومن هنا ارتباطها بتقديس العفوية أي اتجاهها نحو ابقاء الجماهير تحت سيطرة الايديولوجية السائدة . وهو أمر يكرس انقطاعا كاملا بين العمل المسلح وحركة الجماهير نفسها .

ان مجرد سقوط العمل العسكري البحت على البنى والعلاقات السائدة ضمن المجتمع الفلسطيني ، لا يعني حصول عملية تثوير حقيقية لهذا المجتمع . واذا كانت اطارات المقاومة ذات الافق القومي البورجوازي قد جابهت حاجات تثوير المجتمع الفلسطيني باعتماد « المهيجات » المصطنعة ، فان يسار المقاومة جابه المهمة ذاتها — في غالب الاحيان — بنوع من اللفظية الثورية الفضفاضة قوامها تكرار اعلان الالتزام المبدئي بالماركسية اللينينية ، واسقاط قوالب فكرية جاهزة على الوضع الفلسطيني ونشر الفاظ المعجم الماركسي في صفوف الجماهير . وهي كلها اتجاهات لم تكن تمس او تلبي الحاجات السياسية الفعلية للوضع الفلسطيني رغم نجاحها في نشر افكار تقدمية عامة ضمن بيئة سياسية متخلفة .

لقد ظلت خصوصيات هذا الوضع وشروطه التاريخية العينية ، بعيدة عن أن تشكل مادة تحليل لايمكن بدونه تعيين حدود واتجاهات (أي برنامج) العمل السياسي الثوري المطلوب من المقاومة في صفوف الجماهير الفلسطينية . هكذا تبدو مراكمة خطوات فعلية على طريق ردم هذه الفجوة البرنامجية في عمل المقاومة (وهي مهمة يفترض باليسار أن ينهض بها قبل غيره) شرطا ضروريا لتحقيق بدايات نجاح على صعيد التعبئة السياسية الثورية للشعب الفلسطيني . واذا كانت صياغة برنامج عمل سياسي لحركة المقاومة ، تشكل في الاساس مهمة يقع عبئها على مناضلي المقاومة انفسهم، فان الضرورة تقضي بايراد ملاحظة سريعة في هذا المجال .

ان فارقا جوهريا يقوم بين ما نقصده بالبرنامج السياسي وبين ما اعتادت منظمة التحرير اصداره من مواثيق لا تفعل سوى أن تلخص مبادىء النضال الوطني الفلسطيني وعمومياته . فالبرنامج الذي يمكن اعتماده دليل عمل وسلاح تعبئة سياسية ثورية ليس هو الذي يكرر الاعلانات المبدئية عن الاهداف والاعداء والاصدقاء والمشاريع ما هو مقبول منها وما هو مرفوض ، بل هو الذي يعين وجهة عمل سياسي محددة مربوطة بالحاجات المفترض تلبيتها وبالوسائل اللازمة لتنفيذها والاشكال التنظيمية الملائمة لحشد القوى الفعلية حولها . وانطلاقا من هذه النقطة الاخيرة لا بد من القول أن ردم الفجوة السياسية القائمة في عمل المقاومة لن يعني شيئا ان لم يرتبط بعملية تأطير للجماهير الفلسطينية في مجالس شعبية تفسح المجال لعلاقات ديمقراطية بينها وبين المنظمات الفدائية ، وتعطي للتعبئة السياسية الثورية معنى يحقق مشاركة الجماهير في التقرير والتنفيذ على كل صعيد .

هذا الانعطاف السياسي المطلوب في عمل المقاومة استجابة لحاجات الوضع الفلسطيني في مرحلة المواجهة التي يعيشها الان ، لا بد أن يكمله — وينبثق عنه — انعطاف في فهم المقاومة لصلتها بالوضع العربي وفي ممارستها لهذه الصلة .

لم يكن بمقدور اطارات المقاومة ذات الافق القومي البورجوازي أن تفهم صلتها بالوضع العربي الا عبر تصور ميتافيزيقي لرابطة قومية تحوم فوق العلاقات الاجتماعية الواقعية وتجعل كل العرب مشدودين الى القضية الفلسطينية قادرين على البذل في سبيلها اذا ما خلصت النوايا واقترنت بالاعمال !.

وبديهي أن فهما كهذا كان عاجزا عن استكشاف صلة حقيقية بالوضع العربي وعن تعيين مداخل لهذه الصلة تجعلها قائمة على ما هو اكثر من لفظية التأييد (او المعارضة) للعمل الفدائي .

اما الشعار الذي رفعه يسار المقاومة : « العلاقة الجدلية بين الثورة الفلسطينية وحركة التحرر الوطني العربية » ، فقد انطوى على فهم عمومي صحيح لاتجاهات الصلة المطلوبة بالوضع العربي . ولكن التعميم هنا ظل قاصرا عن صياغة برنامج محدد لهذه العلاقة وغالبا ما كان ينتهي الى التعمية . اذ لم يكن يكف

في هذا المجال تكرار الحديث عن الطبقات والانظمة العربية التي يجعلها اندماجها بالاقتصاد الامبريالي في موقع العداء للثورة الفلسطينية، وعن الفئات والقوى ذات المصلحة الحقيقية الثابتة في مساندة هذه الثورة . كما لم يكن كافيا التشديد على « أن حرب التحرير الفلسطينية لن تبلغ هدفها الا اذا اندمجت بحرب تحرير شعبية عربية شاملة ضد الامبريالية والصهيونية والرجعية » ، وعلى أن الثورة الفلسطينية مطالبة بأن تكون طليعة تحولات جذرية تدفع المنطقة العربية بهذا الاتجاه . بل كان مطلوبا من المقاومة الفلسطينية وما يزال أن تدرك أنها تتعامل مع وضع عربي لا يمكن افتراض التماثل التام بين اجزائه المختلفة سواء على صعيد طبيعة التناقضات الداخلية وتوازن القوى السياسية أو على صعيد نوعية ودرجة الاستجابة الممكنة لما يطرحه الكفاح الفلسطيني المسلح من مهمات . والا كيف يكون ممكنا أن تفهم المقاومة — على سبيل المثال — ان ظاهرة نزوح السكان تحت وطاة القصف الاسرائيلي في الاردن ، تختلف من حيث طبيعتها واتجاه حركتها ونتائجها السياسية المباشرة عن مثيلتها في لبنان .

بذلك يصبح استكشاف السمة العامة للوضع السياسي في كل قطر عربي الشرط الضروري لتعيين المداخل التي تستطيع الثورة الفلسطينية النفاذ منها لممارسة صلة مؤسسة على برنامج يوفر أدوات ووسائل الربط بين النضال الوطني المتقدم للجماهير الفلسطينية والنضال الوطني الاجتماعي للجماهير العربية في هذا القطر أو ذاك .

واذا كانت المقاومة مطالبة بوعي وطرح برنامج صحيح لعلاقتها بالوضع العربي كله (وضمن كل التعرجات المفترضة) ، فان نوعية استجابتها لهذه المهمة في نطاق الوضع الاردني سوف تقرر دون شك الكثير من احتمالات مستقبلها . فمن الصعب تصور امكان استمرار التوازن الدقيق الذي يحكم الوضع الاردني الراهن ، الى ما لا نهاية . ولن يكون شعار « عدم التدخل بالشؤون الداخلية » قادرا هنا على الصمود في وجه المفاجآت وتقديم الجواب الصحيح عليها . وكل ما يفعله انه سوف يترك للاخرين فرصة تحديد الشكل الذي سوف تستدرج المقاومة الفلسطينية من خلاله الى التدخل في تلك « الشؤون الداخلية » . كما أن الجواب على شعار « عدم التدخل » لن يستطيع تقديمه اصحاب النزعات المغامرة الذين يتصورون الحل قفزة مفاجئة على الحكم تنهي بضربة واحدة كل شيء . فعلا انها قد تنهي كل شيء ، ولكن بما في ذلك المقاومة أيضا !.

وليس التشديد على خطورة هذه المنزلقات التي تحدق بعمل المقاومة في الاردن ، من قبيل التطير الذي لا مبرر له . فمن الواضح أن حركة الحل السلمي الناشطة الآن تفترض اساسا تصفية المقاومة كشرط لازم لكل تسوية . والوضع الاردني يشكل على هذا الصعيد الحلقة الرئيسية المقررة بلا جدال . وليس ضروريا أن تتم التصفية هنا بالصدام الدموي. بل هي قد تتخذ على الارجح شكل اغراق المقاومة في دوامة حكم يستند الى توازنات سياسية لا تملك معها المقاومة في أوضاعها الراهنة سوى ان تقيم نظاما هو في احسن الاحوال نسخة كاريكاتورية مشوهة عن الانظمة التي ولدتها انقلابات المنطقة العربية على امتداد عشرين عاما . اذن ... ما العمل ؟

الجواب الصحيح على هذا السؤال ليس له من أفق في هذه المرحلة سوى أفق مراكمة خطوات فعلية على طريق تنمية سلطة شعبية بديلة تنتظم فيها الفئات ذات المصلحة النهائية والثابتة في بقاء المقاومة وانتصارها . ومثل هذه السلطة البديلة لن تولد الا بالصراع اليومي الدؤوب على قاعدة برنامج يدمج النضال الوطني بالنضال الاجتماعي على امتداد كل الساحة الاردنية ، ويوسع حلقة التنظيم الشعبي ، وينمي أشكال الممارسة الديمقراطية في صفوف الجماهير . وبذلك لا يعود الوضع الاردني لغما سياسيا يمكن تفجيره في وجه الثورة الفلسطينية للاطاحة بأهم ما بنته لنفسها من مواقع .

هل ينبغي تكرار القول أن حدود نجاحات المقاومة في الاردن سوف تقرر ، بلا مبالغة ، مصيرها في كل مكان ؟

نظرة سريعة على اتجاهات الوضع اللبناني بعد ٥ حزيران

حتى أحداث أيار ٦٧ كان الاهتمام الرئيسي للحكم اللبناني يتجه نحو معالجة التناقضات التي تحكم وضع الرأسمالية اللبنانية . جانب من هذه التناقضات ناجم عن عجز هذه الرأسمالية عن صياغة سياسية تمثل مصالح الطبقة ككل وتخضع لها مصالح الرأسماليين كأفراد ، وهو عجز يجعل هذه الرأسمالية ، رغم سيطرتها على المجال الاقتصادي ، بعيدة عن مراكز التقرير السياسية المباشرة (وبالتالي عن تمثيل مصالحها) الا في ما ندر . كما يجعل هذا التمثيل محصورا ، مبدئيا ، في يد المجلس النيابي الذي يتكون من اقطاعيين سياسيين تتناقض مصالحهم الذاتية ، ضمن حدود ، مع مصالح الرأسمالية .

واذا كانت الشهابية ، في ناحيتها الرئيسية، وليدة هذا التناقض ، ونجحت (خلال عهد شهاب) في معالجته بما يخدم مصالح الرأسمالية ككل ويضبط هذه المصالح في نفس الوقت ، فان عوامل جديدة قد طرأت على الوضع في عهد حلو جعلت المعالجة اكثر صعوبة . (وصول «الازدهار» الاقتصادي الى قمته عام ٦٥ ، ثم بدء انحداره نتيجة شح المصادر الخارجية التي كانت في اساس صعوده : ازمة انترا . يضاف الى ذلك كون حلو لا يرتكز الى قوى ثابتة ومتماسكة كتلك التي ارتكز اليها شهاب ، مما اضطره الى العودة الى الاقطاع السياسي (الصيغة البرلمانية في تاليف الوزارات التي تضم اتجاهات مختلفة بعد أن كان المجلس النيابي في عهد شهاب شكلا مشلولا لتمثيل التوازن الطائفي والواجهة الديمقراطية) .

في ظل هذا الحكم الضعيف كان طبيعيا أن تستعيد القوى اليمينية داخل الاقطاع السياسي وخارجه ما فقدته من نفوذ جزئي خلال العهد السابق . ثم اخذ هذا النفوذ يتكامل كلما اشتدت وطاة الازمة الاقتصادية والسياسية على الوضع (تجلى ذلك في انتخابات ربيع ١٩٦٨) .

في الايام التي تلت ١٥ أيار ١٩٦٧ (بعد اغلاق العقبة وسحب البوليس الدولي) اخذ الحكم اللبناني على حين غرة ، وكانت احتمالات النصر العربي على اسرائيل واردة في حسابه شانه في ذلك شأن الجميع ، (الى حد جعل ريمون اده اياه يطرح في ٢٢ ايار ضرورة وقوف لبنان الى جانب الدول العربية والتوجه الى الاتحاد السوفياتي الذي كان دائما صديقا وفيا !) لكن الموقف لم يتعد الالفاظ : كان سكان القرى الجنوبية الامامية أول من رفع الصوت مطالبا بالتدريب والتسليح والمساهمة في الوقوف بوجه اعتداء أسرائيلي اكيد . ردت السلطة بالاعلان عن اجتماع عسكري بين حلو وكرامي وقائدي الجيش والاركان ورئيس الشعبة الثانية (١٧ أيار) ثم تبع ذلك بيان اذاعته الوكالة الوطنية للانباء (٢١ أيار) يعلن عن وصول قوات عسكرية الى الجبهة التي حصنت (!) كما أعلن عن استمرار الاتصال مع سوريا ووضع خطة موحدة لتنسيق العمليات الجوية (!) واستدعى قائد الجيش ما سمي بالاحتياط ...

رغم كل ذلك فان ظروف المعركة ما أن كانت تنعكس في تحرك جماهيري بالغا ما بلغ من التواضع حتى كان اليمين اللبناني ينتفض رعبا. (جرى في طرابلس تجمع في احد المساجد اقتصر على القاء الخطب والهتافات وفي حضور رجال الامن . فكان أن انبرى بطرس الجميل ناعتا المتظاهرين بمحترفي اضرابات ، مطالبا الدولة أن تكون حازمة في ردها على « الغوغاء » . وتحسبت الدولة للغوغاء: بعد الصلاحيات الاستثنائية التي نالتها في ٢٥ أيار عمدت الى كل ما يمكن من خنق التحرك الجماهيري وخاصة الذود عن الشركات والمصالح الاستعمارية : رقابة على الصحف ، اغلاق المصارف ، حماية مشددة على شركات استعمارية (فورد ، شل ، كولا) .. منع التجول ..

بعد نهاية حزيران

بانتهاء حزيران بدت الرأسمالية اللبنانية وكانها خرجت من حلم مزعج . عاد الحكم الى سابق اهتماماته الرئيسية . عولجت الازمة التي نتجت عن الحرب ولم يطل البحث عمن يتحمل النتائج : اقتطاع اسرائيل لغزة والضفة الغربية يعني خروج هاتين المنطقتين من السوق التي يصدر اليها لبنان . اسواق البلاد العربية التي خاضت الحرب سوف تنقص من استيرادها . السواح ، عرب وأجانب ، سوف يترددون فترة في احياء مواسم الاصطياف ..

ازاء ذلك وجدت الصناعة اللبنانية نفسها تواجه ازمة فائض انتاج . كما وجد اصحاب الفنادق والملاهي والخدمات الاخرى انفسهم يواجهون كسادا . الحل في نظر الرأسمالية اللبنانية هو تسريح عدد من العمال والمستخدمين . أي تحميل نتائج الازمة للفئات الكادحة . « تتدخل الدولة » . ما هي سمات ونتائج هذا « التدخل » ؟ مفاوضات بين العمال والمستخدمين المسرحين وأصحاب المعامل تنتهي الى تخفيض اجور العمال ٥٠ بالمائة (بالنسبة لعمال ومستخدمي الملاهي والفنادق خلال أشهر الصيف) بينما تقدم الدولة (في اب) ٥٨٠ ألف ليرة مساعدة للمؤسسات نفسها .

كما تدخلت الدولة لاحياء الحركة الاقتصادية :

في تموز من العام نفسه درس مجلس الوزراء مجموعة من المشاريع المستعجلة (جسر نهر بيروت ، توسيع المرفأ ، المساكن الشعبية) بلغ مجموع تكاليفها ٣١٠ ملايين . احياء الحركة الاقتصادية يترجم عمليا بمد الملتزمين ومستوردي ومنتجي مواد البناء بسيولة كافية تسمح عن طريق العمال واجورهم باحياء السوق الخامدة: شكل اخر مما كان يسمى « تنمية وتخطيطا » وهو يكشف عن وجهه « تطعيما » للسوق الرأسمالية عند نضوبها (كما يتضح من هذا المثل) أو الحاقا للريف بالمدينة وجعله سوقا للمنتوجات التي تستوردها الرأسمالية التجارية (كما حصل عام ٦٠ لدى رصد الـ ٢٠٠ مليون لـ « تنمية » المناطق المتخلفة ..).

وقد رافق هذا التدخل غياب تام عن مراقبة فرق الحد الادنى للاجور بينما كانت التسهيلات في التسليف تقدم لكبار التجار والصناعيين ، كما يقدم لهم منح تصدير يعطى بموجبها الصناعيون مكافآت اذا وجدوا اسواقا لبيع منتوجاتهم. هذه المنح يحصل عليها عن طريق زيادة التعرفة الجمركية على بعض السلع المستوردة وذلك تحت شعار حماية الصناعة اللبنانية (ناخذ مثال صناعة النسيج : تفرض الدولة زيادة ليرة ونصف على الكيلو من النسيج السوري — الذي ينافس الصناعة اللبنانية في توجهها الى المستهلك المعدم — وتصل نسبة الزيادة في بعض الحالات على هذا النسيج الى ٤٠ بالمائة بينما لا تتعدى الزيادة على الاجواخ المستوردة من السوق الغربية ١٠ بالمائة ولا تصل الزيادة المفروضة على سلعة كالماس الا الى ٢ بالمائة) كذلك تسن الدولة تشريعات تخدم اصحاب المصارف : الاعفاءات الضرائبية بالنسبة للمصارف المندمجة ، تسهيلات للمصارف المقدمة على التصفية الخ ...

ان ذلك كله يعني اتجاها معينا يحكم وضع الدولة اللبنانية في علاقتها مع كل الاطراف المكونة للوضع الاجتماعي اللبناني : عندما تتعرض بعض القطاعات الاقتصادية المزدهرة الى صعوبة ناتجة عن ظروف دائمة او طارئة تتدخل الدولة للقيام بسلسلة من الاجراءات الهدف منها معالجة الازمة التي تهدد مصالح الرأسمالية وذلك باقل كلفة ممكنة تقدمها هذه الرأسمالية . لكن ذلك لا يمكن أن يتم الا بالحفاظ على المصالح التي تتعيش عليها الرأسمالية اللبنانية بالذات بوصفها وسيطا بين طرفين : اسواق الرأسمالية الغربية والسوق العربية . (وحل ازمة انترا مثال نموذجي على ذلك : الصيغة التي تحافظ على أموال المودعين لم تكن ممكنة بدون مساهمة طرفين : الشركة الاميركية ، التي كانت مساهمتها عبارة عن ثمن القمح الاميركي الذي قدم كقرض عام ١٩٦٦ ، ورقابة رأس المال الكويتي وضمانته .)

السور السياسي اللبناني

ان الشرط الرئيسي الذي يمكن الدولة من القيام بهذه المهمة هو توفر الاستقرار الداخلي . شرط هذا الاستقرار هو الحفاظ على السور السياسي الذي تحيط الدولة به الوضع اللبناني وتعزله ، سياسيا ، عن المنطقة العربية بما تزخر به من احداث . أي أن تظل المنطقة العربية داخلة في العلاقات الاقتصادية : (موردا لرؤوس الاموال التي تغذي المصارف اللبنانية ، وسوقا للسلع التي تصدرها السوق الرأسمالية العالمية ووكالاتها المحلية اللبنانية من صناعية وتجارية) دون أن يؤثر ذلك على الكيان السياسي المستقل .

ضمن هذا السور تستطيع الدولة أن تهضم جميع التناقضات التي تعتمل داخلها . وليست تضيرها الى حد كبير تحركات او اضرابات تقوم بها الفئات المستغلة . ففي وضع لا تملك فيه هذه الفئات تنظيمات نقابية أو حزبية متينة ومستقلة تظل الدولة قادرة بما تملك من وسائل ان تحل تناقض هذه الفئات مع النظام الرأسمالي ضمن حدود النظام نفسه : تدجين النقابات والمسؤولين عنها (اضراب عمال الكهرباء في أوائل ١٩٦٨) اغراق التحركات الاجتماعية ضمن الصيغة الطائفية (جميع التحركات الطلابية في الفترة المنصرمة) اللجوء الى القمع المبطن (سلطة المكتب الثاني ورجال الدين) أو الظاهر (اتلاف فائض الدخان ، مجابهة المظاهرات ..) . ولنذكر أن النظام اياه يوفر لهذه الفئات المستغلة ، بما ينهبه من استغلاله للداخل العربي وما يقوم به من سمسرة للسوق الرأسمالية الغربية ، مستوى من المعيشة يحول بين هذه الفئات ، في معظم الاحيان ، وبين المواقف الثورية الجذرية .

دخول المقاومة

لقد شكلت المقاومة الفلسطينية بدخولها على الوضع اللبناني عام ٦٨ خطرا رئيسيا من نوع جديد على الاستقرار . فالمقاومة اذ تدخل على هذا الوضع تملي عليه شروطا معينة يقوم كل وجوده على تجاهلها والهرب من مواجهتها. المعركة الفلسطينية تعود لتذكر لبنان بأنه في حالة حرب مع اسرائيل . والمأزق هو أنه لا يستطيع خوض الحرب لعجزه ولا يستطيع القبول بالصلح بسبب الرفض العربي ونظرا لما يشكله هذا الصلح من منافسة قاتلة لرأسمالية اسرائيلية أشد متانة وخبرة وأكثر ارتباطا بالسوق الغربية . والمعركة الفلسطينية بمعاداتها للامبريالية ومصالحها المباشرة في المنطقة والانظمة التي تحرس هذه المصالح تتناقض مع الوضع اللبناني الذي يقوم وجوده على الارتباط بهذين الطرفين : الامبريالية والانظمة العربية التي تحرس مصالحها . والمعركة الفلسطينية معركة عربية ، اذ لا يمكن أن تقوم لها استراتيجية ناجحة ما لم يكن ميدانها العملي الارض المحيطة باسرائيل وما لم تشترك شعوب هذه البلدان بدعم المقاومة . والوضع اللبناني يقوم على تحصين نفسه ضمن السور الذي يعزله عن مضاعفات الاحداث في البلدان العربية . والمعركة الفلسطينية تجمع حولها مؤيدين من فئات لبنانية يقوم ولاؤهم للمقاومة على اسس من شانها ، مبدئيا ، أن تخرق العلاقات الاجتماعية التقليدية التي تؤمن للحكم عاملا من عوامل استمراره ...

هذا الخطر الجديد ليس من الممكن مجابهته بتأييد لفظي (كذلك الذي سمعنا بعضه في أيار ٦٧) ذلك أنه يطرح نفسه كعنصر داخلي من عناصر الوضع اللبناني ، وهو يطرح على هذا الوضع بجميع فئاته قضايا ومشاكل يومية عملية ينبغي مواجهتها ولا يؤدي اغفالها الا الى تزايد التعقيد واستفحال الخطر .

هذا الخطر جاء أيضا ليؤزم جملة المشاكل التي يعاني منها الوضع وأهمها انحسار اقتصادي عجز الحكم عن وضع حد له . وكان من الطبيعي ازاء مجمل البنية الجديدة أن ينفتح المجال من جديد أمام قوى يمينية من الاقطاع السياسي كان النهج الشهابي قد وضعها خارج النفوذ السياسي الفعلي دون أن يقضي على امكانية عودتها اليه في ظروف جديدة. والامر طبيعي ، ففي الاوضاع المتأزمة ، وفي غياب يسار قوي، يتقلص شأن القوى المترددة والتي لا يقوم انسجامها على تلاحم داخلي — وهذه حال المركيزة الشهابية ضمن البرلمان — ليعود الشأن الى القوى المغرقة في اليمينية والتي تعلن تبنيها بحدة ووضوح لمصالح بورجوازية مرعوبة على مصالحها دون أن تستطيع تمثيلها مباشرة .

التوازن الجديد

استطاع الحلف الثلاثي أن يحقق منذ انتخابات نيسان ١٩٦٨ نصرا لامعا . وجمع حوله ضمن المجلس النيابي اكثرية استطاعت أن تبعد المرشح الشهابي ولو الى حين .

ولنذكر منذ الآن أن وجود الكتلتين البرلمانيتين — حلفية ونهجية — بعدد متساو تقريبا قد حقق توازنا جديدا في القوى على الصعيد السياسي كان من شانه أن شل الى حد بعيد امكانية اتخاذ مواقف موحدة وفعالة في مجابهة المشاكل التي يعاني منها الوضع وعلى الخصوص المقاومة الفلسطينية . الا اننا نشير الى أن تحقيق هذا التوازن الجديد — واول عناصره عودة البرلمان نفسه الى الحياة السياسية — كان وليد عدد من التناقضات .

اذا كانت الشهابية (في عهد شهاب) استطاعت تأمين حكم فعال بمعزل عن المجلس فانها فعلت ذلك دون أن تغير في قوانين التمثيل النيابي نفسها . كل ما قامت به هو شل هذا المجلس باستخدام بعض رؤوسه المطواعة ودعمهم بواسطة استخباراتها وعملائها الى جانب اطلاق يدهم في قضايا الالتزامات والرخص والاستفادة من المشاريع التي كانت الشهابية تقوم بها في اطار التنمية وعصرنة الدولة الخ .. وذلك لقاء قيام هذه الرؤوس بتحويل المجلس النيابي الى صورة شكلية لمظاهر الديمقراطية والتوازن الطائفي .. غير أن تجميد المجلس (دون تبديل الاسس التي يقوم عليها) خاضع لعوامل معينة اذا زالت زال عنه الجمود . من هذه العوامل شخص شهاب نفسه والمركيزة المتينة التي يعتمد عليها خارج المجلس (الجيش ، الادوات التي استحدثها ..) وداخله (نواب ياتي بهم المكتب الثاني خشبا مسندة) وهذا ما كان يفتقد اليه حلو . من هذه العوامل ايضا رصيد ضخم في أموال الاحتياط (هي حصيلة النهوض الاقتصادي في الخمسينات وأول الستينات) رصيد كان يصرف على « التنمية » العتيدة وعلى انشاء الادارات والمؤسسات الجديدة التي كانت تلعب بدورها دورا اساسيا في تمكين الحكم الشهابي . وهذا الرصيد بدأ معينه ينضب بعد عام ٦٥ ولم يعد بالامكان مجابهة ازمات الوضع الاقتصادي كما كان يحدث سابقا . أي أن القروش البيض التي كان يدخرها الحكم للرأسمالية اللبنانية لكي يصرفها عليها في الايام السود اصبحت قروشا ضئيلة (١) . بتعبير اخر ان تمركز الدولة — انشاء كيان خاص قوي بها تحكم بواسطته لمصالح الرأسمالية ككل وتحكمها في نفس الوقت — لم يعد — لافتقاد العوامل التي ذكرنا — كما كان في السابق .

أدى التوازن الجديد ، الذي وصفه احد اقطاب الحلف الثلاثي بأنه انقلاب ابيض (على الشهابية) الى ازمة حكم : لم يكن من الممكن الخروج من تناقضات المجلس باتجاه يمثل مصالح الرأسمالية اللبنانية عن طريق تحالف بينها وبين الادارة (أي ايجاد التطابق بين التمثيل السياسي والمعالم الاقتصادية) الا عن طريق حل المجلس والقيام بشبكة من الاجراءات (في انتخابات جديدة) لا يملك الطرفان المذكوران من النضج ما يمكنهما من القيام بها خاصة في ظل رجل كشارل حلو . ولم يكن من الممكن — وقتها — دفع التناقضات حتى الافساح أمام الحل اللاسياسي كمجيء العسكريين (مما لا يحتمله وضع تمثل فيه الشرعية الدستورية والبرلمانية عاملا اساسيا) او التقنيين (الذين يفتقدون لاي ارتباطات سياسية مما يضطرهم الى العمل بدعم من العسكريين) . كان الحل الذي فرض نفسه تعايش الفئتين بشكل يجمد الازمة حتى انتخابات رئاسة الجمهورية عام ١٩٧٠ . ولقد تجلى هذا التعايش فعلا في وزارة اليافي التي مثلت مختلف الاتجاهات من ضمن المجلس وفي شل المجلس من جديد عن طريق منعه من الاجتماع .

في ظل هذا التجميد (ولكن ايضا في ظل الجمود العربي والعالمي ازاء القضية الفلسطينية) كانت المقاومة الفلسطينية تعزز مواقعها في الجنوب . وما لبثت أن أثارت تحركات الفدائيين ردودا اسرائيلية تجلت في قصف القرى الامامية . كان القصف تنبيها اوليا للسلطة اللبنانية بوجوب القيام بعمل ما ضد المقاومة . وكان تصعيد التنبيه ضربة المطار في اخر عام ١٩٦٨ تذكيرا بمقدرة اسرائيل على ضرب المرافق الاقتصادية الحيوية للرأسمالية اللبنانية .

من ذلك الحين بدأ يتضح للحكم أن المقاومة الفلسطينية تدخل كعامل حاد من العوامل المؤثرة في الوضع اللبناني . وخلال عام ١٩٦٩ طغى الخطر الذي تمثله المقاومة على مصالح الرأسمالية اللبنانية على أي خطر اخر . بحيث اصبحت مشكلة معالجة الانحسار الاقتصادي مشكلة ثانية بالقياس عليه .. اذا كانت الاجراءات التي قام بها عهد حلو حتى أواخر ١٩٦٨ تهدف الى معالجة المشاكل التي تنجم عن انحسار الازدهار الاقتصادي ، فان المشاكل التي تنجم عن ازدياد وطاة المقاومة تهدد بنسف هذا الازدهار من الاساس . اذ تزج لبنان بحرب مع اسرائيل أو تسبب احتلال قسم من أراضيه وتشريد سكانه الى المدن وما ينتج عن ذلك من أثر على الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية . بالاضافة الى كل ما ذكرناه آنفا من أثر دخول المقاومة على خلق امكانيات تغير في العلاقات الاجتماعية التي لا قبل للنظام كله بالاستمرار دونها .

●★●

أدى ذلك كله الى بداية اولى لخرق التوازن الجديد عندما انحاز رئيس الجمهورية الى موقف اليمين الحلفي في رسالته الى اللبنانيين والعرب (٣١ أيار ١٩٦٩) . كان الحلف الثلاثي أول من رفع لواء المدافعة عن لبنان « في ظل حرية وسيادة لا افتئات عليهما ولا تفريط في أي حق من حقهما » (برنامجه الانتخابي في نيسان ١٩٦٨) . بعد ضربة المطار استمر اليمين في تضخيم خطر المقاومة والتشديد على خرقها للسيادة والسلامة . ثم ادى ذلك عمليا الى الاصطدام المباشر والمتقطع بالمقاومة (شباط واذار ونيسان ٦٩) ثم بالجمهور المؤيد لها (نيسان ٦٩) ثم بمواجهة مباشرة واسعة في تشرين . أما موقف الكتلة النيابية الاخرى فكان يتستر وراء شعارات « التنسيق » مع المقاومة وهي شعارات لم تكن تعني شيئا سوى تهدئة روع جمهور وطني يتعاطف مع المقاومة دون أن يعي (لا هو ولا هي) شروط تحويل هذا التعاطف الى مواقف فعالة .

ثم كانت المحاولة الثانية لخرق التوازن الاتجاه الذي حاول جنبلاط أن يشقه والذي تعثر في بدايته الى ان قضت الاحداث الاخيرة في الجنوب على معظم امكانيات استمراره ...

١ — في نهاية عام ٦٥ بلغت نسبة الاموال المودعة في المصارف ٣٠٤٢ مليونا الى الدخل العام ٢٥٠٠ نسبة ١٢٢ بالمائة (أعلى نسبة في العالم) . كانت نسبة الاحتياطي منها ٤٥ بالمائة بينما هبطت هذه النسبة في النصف الثاني من عام ٦٦ الى ٢٧ بالمائة .

في الذكرى الثالثة لهزيمة حزيران

الوضع العربي والمعركة ضد «من هم وراء اسرائيل»

المصالح الاميركية الضخمة في المنطقة العربية لم تمس حتى الآن

مقياس جدية الوضع العربي في المعركة ضد اسرائيل ، ليس التصريحات ولا المساعدات المادية للمقاومة الفلسطينية ، ولا قطع العلاقات الدبلوماسية مع الدول الاستعمارية المساندة لاسرائيل (أميركا ، بريطانيا ، المانيا الغربية) ، ولا توجيه المديح للاصدقاء القدامى (الاتحاد السوفياتي والمعسكر الاشتراكي) والجدد (فرنسا خاصة ، وايطاليا مؤخرا) .. المقياس الوحيد لجدية الوضع العربي في المعركة ضد اسرائيل هو : « تصفية المصالح الامبريالية في المنطقة العربية ، وفي مقدمتها المصالح الاميركية ».

فعلى هذا الصعيد ، ماذا فعل الوضع العربي منذ هزيمة ٥ حزيران حتى الان ؟؟

بعد هزيمة حزيران انفجرت غضبة جماهيرية عمت الوطن العربي من اقصاه الى اقصاه ، وتوجهت هذه الغضبة الجماهيرية ، بعفوية وطنية ، الى المصالح الامبريالية ، فتم قطع البترول ومقاطعة سفن وطائرات الدول الاستعمارية المساندة لاسرائيل ، حتى انعقد مؤتمر القمة العربي في الخرطوم .

واذا راجعنا شريط الاحداث ، في ذلك الوقت وجدنا ما يلي :

١ – اجتاحت المظاهرات الشعبية الغاضبة كافة البلدان العربية وهاجمت السفارات والمؤسسات الاميركية والبريطانية احتجاجا على العدوان الاسرائيلي على مصر وسوريا والاردن .

٢ – اعلنت اتحادات العمال في العراق والسودان وعدن واليمن ولبنان والكويت والمغرب ، مقاطعتها للسفن والطائرات الاميركية والبريطانية ، استجابة للنداء الذي وجهه اتحاد العمال العرب لعمال النقل والشحن .

٣ – اصدر الاتحاد العام لعمال البترول العرب نداء الى العمال يطالبهم بتحطيم المصالح الاميركية والبريطانية في الارض العربية فورا ، ووقف ضخ البترول وضرب القواعد العسكرية الاجنبية ..

على أثر ذلك اضطرت الدول العربية المنتجة للبترول أن تعلن عن وقف تصدير البترول الى « الدول التي ساندت العدوان » ..

كان تيار الغضبة الجماهيرية قويا مما فرض على الانظمة الرجعية العربية مواقف لا تريدها (كقطع العلاقات الديبلوماسية مع المعسكر الاستعماري ، توقيف تصدير البترول ،) . ولكن الانظمة الرجعية العربية سرعان ما ادركت خطورة ما يحدث ، فترك التيار الجماهيري على ما هو عليه معناه أن هذه الانظمة تسوق نفسها الى نهايتها المحتومة ..

وهكذا كان لا بد من الخروج من المازق – وخاصة على صعيد وقف تصدير البترول – باجهاض الحركة الجماهيرية ، وترك أمر هذا الاجهاض – في البداية – الى الانظمة الوطنية نفسها ، فكانت الاستجابة السريعة والفورية لمؤتمر القمة في الخرطوم ؟؟

مؤتمر الخرطوم

وفي هذا المؤتمر تمت « الصفقة » ، فالدول الرجعية قدمت المساعدات المادية للدول المتضررة من العدوان (مصر – الاردن) ، واصدر المؤتمر قرارا – بالمقابل – بترك حرية استئناف ضخ البترول لكل دولة كما ترى ذلك مناسبا ، واخذت الدول الرجعية حريتها الى نهايتها : تم اجهاض الحركة الجماهيرية التي انطلقت ضد المصالح الامبريالية ، ووجهت ضربة قوية للعناصر الوطنية التي قادتها (اعتقالات ، تهديدات ، فصل من العمل الخ) ، في ظل صمت الانظمة الوطنية أو « عدم معرفتها بما يحدث » !.

ولنراجع شريط الاحداث ايضا :

– في ايلول ١٩٦٧ (بعد ٣ اشهر من الهزيمة) انعقد مؤتمر القمة العربي الرابع في الخرطوم .

– قرر مؤتمر القمة مساعدة مادية للدول العربية التي اضيرت من العدوان واعلن رفض اية محاولة للصلح مع اسرائيل او الاعتراف والتفاوض معها ومواصلة العمل الموحد من أجل فلسطين وحق شعبها في العودة الى وطنه .

– قررت المملكة السعودية (وتبعتها جميع الدول البترولية) استئناف ضخ البترول الى جميع الدول بدون استثناء .

ماذا مثل مؤتمر القمة في الخرطوم ؟
لماذا كانت مهادنة الرجعية العربية من قبل الانظمة التقدمية ، وماذا كسبت الرجعية من هذه المهادنة ؟؟

كانت هزيمة ٥ حزيران امتحانا حاسما وضع الانظمة المتقدمة امام الاختيار المحتم :

– الانجراف في تيار الحركة الجماهيرية ، الذي ولده « جرح » الهزيمة ، وهذا معناه تنظيم الجماهير وتسليحها ، الاستعداد لخوض حرب تحرير شعبية ، انتهاج سياسة « جبهات وطنية وثورية » في المنطقة ، فضح التحالف الرجعي – الامبريالي الذي يشكل خلفية الوجود الاسرائيلي ... كان هذا الاختيار مستحيلا لانه مناقض لمنطق تكوين الانظمة المتقدمة وحدود مصالح فئاتها الحاكمة والمسيطرة .

– وبقي الاختيار الاخر : وهو الخروج من مازق الهزيمة بدون دفع هذا « الثمن الباهظ » الذي يصيب مصالح الانظمة في الصميم ، ومن هنا كانت شعارات : ازالة اثار العدوان ، الحل السلمي والسياسي ، القبول بقرار مجلس الامن الدولي ، سياسة مؤتمرات القمة العربية (مهادنة الرجعية) . وكانت هذه السياسة تتيح للانظمة المتقدمة استمرارين :

١ – استمرار مؤسساتها دون أن يصيبها أي تغيير جوهري : الجيش النظامي البيروقراطي (وهو العمود الفقري للحكم والسلطة) ... وضع الحركة الجماهيرية عند حدود الانتظار والتفرج بدون أن تنتظم في مؤسسات ديمقراطية تتيح لها امكانية المراقبة والحسم والتقرير بنفسها .

٢ – استمرار « مجتمع الاستهلاك » للفئات العليا (البورجوازية العسكرية والادارية الحاكمة) بحيث لا تدفع ثمن التقشف (١) ، في « اقتصاد حرب وتحرير شعبية » . وكانت المساعدات المادية التي نالتها مقابل مهادنة الرجعية كفيلة بان تحافظ على هذا المستوى من الاستهلاك الذي كانت تعيشه قبل الهزيمة .

مكاسب الرجعية العربية

أما الرجعية العربية فقد كسبت عدة مكاسب .. اذ اشترت بالمساعدات المادية عدة أمور :

١ – اشترت السكوت عن خيانتها وارتباطاتها بالمصالح الامبريالية مما أعاد لها « الاعتبار الوطني » الذي فقدته عام ٤٨ .

٢ – اشترت اجهاض الحركة الجماهيرية المنادية بقطع النفط ، التي عبرت عنها الجماهير عفويا بعد الهزيمة .

٣ – اشترت « اطلاق يدها في منطقة الخليج العربي » بحيث يمكن أن تضرب الحركة الوطنية وتجهض الثورة اليمنية (وهذا ما حصل مؤخرا) .

٤ – اشترت الادعاء بانها تساهم بالمعركة ضد اسرائيل ، عن طريق المساعدات المادية التي قدمتها سواء للدول العربية أو للمقاومة ، وهي مساعدات لا تشكل نسبتها الا جزءا ثانويا من مصاريفها البانخة التي تنفقها من جانب شراكتها في عملية النهب الامبريالية للثروات البترولية العربية .. وباسم هذا الدعم المادي « اشترت » أيضا سكوت بعض منظمات المقاومة عن تواطؤها مع الاستعمار الذي يقف وراء اسرائيل .

الموقف من أميركا

هذا ما حققته سياسة مؤتمرات القمة ..

١ – تؤكد احصائية اخيرة لميزانية الاسرة (وردت في مقال عن التنمية والاستهلاك وعبء التحرير في « الاهرام الاقتصادي » العدد ٣٥٤ – ١٥ مايو ١٩٧٠) : ان عدد الافراد في فئات الانفاق من ١٠٠ جنيه فأكثر تبلغ نسبتهم ٩٫٨ بالمائة من مجموع سكان الجمهورية العربية المتحدة ، في حين تصل نسبة انفاقهم الى ٤٥ بالمائة من مجموع الاستهلاك . أما فئات الانفاق من ٢٠٠ جنيه فأكثر في السنة فان عدد الافراد في هذه الفئات تبلغ نسبتهم ٢٫٣ بالمائة من عدد السكان ، في حين تصل نسبة استهلاكهم الى ٢٢٫٤ بالمائة من مجموع الاستهلاك .

ويلاحظ كاتب الدراسة انه بدل انخفاض الاستهلاك في مجتمع الحرب لزيادة الاستثمار الثابت حدث العكس ، فقد زادت نسبة الاستهلاك الى نسبة تقترب من ٦٨ بالمائة في سني الحرب .. ويعلق الكاتب على ذلك بالقول ان ليس هذا هو الطريق الاسلم والاصوب فهو يعطل من خطى التنمية ، كما يصعب من توفير مخصصات الحرب بالاحجام الكائنة ، وبذا نساعد الامبريالية والصهيونية على تحقيق اغراضها ...

فالمعركة مع الامبريالية والرجعية انفصلت وانعزلت ، – باسم وحدة الصف العربي – عن المعركة مع اسرائيل ، وتحولت الاخيرة بدورها ، الى مجرد ضغوط سياسية وعسكرية للانسحاب من الاراضي المحتلة ، مقابل تنازلات عديدة تنتهي الى الاعتراف غير المباشر بوجود اسرائيل ..

ان العلاقة بين اميركا ، والاستعمار عموما ، وبين اسرائيل قد تحولت الى مجرد الحديث عن الدعم الاميركي لاسرائيل .. بينما هي في حقيقتها شراكة عضوية ترتكز على « مصلحة مشتركة » تربط ما بين مصلحة وجود اسرائيل القوية والمصالح الامبريالية الضخمة في المنطقة العربية ، وهذا يعني ان هزيمة اسرائيل لا يمكن أن تحصل بدون نضال فعلي لتصفية المصالح الامبريالية .

ان السياسة العربية ، بناء على ذلك ، كانت لا تطلب من أميركا اكثر من أن تتوقف عن تسليح اسرائيل والضغط عليها كي تنسحب من الاراضي المحتلة .. وبهذا تعود الامور الى مجاريها بين أميركا والامة العربية ..

وعند ذاك تحفظ « الامة العربية » لاميركا مصالحها ، وهي على كل حال لم تمس حتى الان (٢) ، انما هي مهددة فقط ، هذا ما كان يقوله هيكل – وهو الناطق الرسمي أو شبه الرسمي للنظام الناصري – بوضوح وصراحة عبر اطار سياسة « عدم مناطحة اميركا » !

– الضغط على السياسة الاميركية ، وهو الان ليس كافيا بانتظار أن تتخذ الامة العربية موقفا موحدا !

– الحكومة الاميركية هي الحكومة الوحيدة في العالم التي تملك اسبابا للضغط على اسرائيل مما يجعلها تنسحب من الاراضي المحتلة .

– ترك الباب مفتوحا – ولو مواربا – للحوار مع أميركا .

– ان اميركا في موقع العدو وليست العدو !

(من مقالات مختلفة لهيكل)

الضغط على أميركا كي تضغط على اسرائيل ...
هذا هو جوهر السياسة العربية الرسمية ..
ولكن كيف يمكن أن يتم الضغط على أميركا اذا كانت مصالحها الضخمة لم تمس حتى الان ؟؟

ان معنى « الضغط » هنا هو التنازلات الفعلية للمصالح الاميركية على الصعيدين السياسي والاقتصادي . وهذه التنازلات تمت على صعيد السياسة العربية (مهادنة الرجعية والاعتراف الواقعي بالمصالح الاميركية في المنطقة) ، اما على الصعيد الداخلي فقد تمت على اساس عقد اتفاقات جديدة مع الشركات الاميركية .

– يقول الشيخ عبد الله الطريقي –
– الخبير التبرولي الوطني المعروف –
ما يلي :

– « نريد أن نلفت نظر اخواننا في الجمهورية العربية المتحدة الى نقطة وهي استمرار توسيع نشاط الشركات الاميركية هناك .. فالامة العربية تحارب معركة مصيرية ، ومن غير المعقول أن تشرف على انتاج النفط في اهم بلد فيها ، وهو البلد العربي الذي يتحمل معظم عبء القتال ، شركات أميركية بعد أن اثبتت الولايات المتحدة الاميركية أنها العدو الاول للعرب والصديق الاول لاسرائيل . »

كيف يمكننا أن نوفق بين ما نقوله للرأي العام العربي من أن أميركا تريد القضاء علينا وتقويض النظام التقدمي في مصر وفصل الجمهورية العربية المتحدة عن الامة العربية ، وقول بعض رجال النفط المصريين أن تعاوننا مع الشركات النفطية الاميركية مثمر . (مجلة نفط العرب – عدد ٣ – السنة الخامسة – كانون الاول ١٩٦٩) .

– ويذكر الشيخ الطريقي أيضا أن « هامر » رئيس مجلس ادارة شركة اوكسيدنتال الاميركية قال اثناء حديثه امام الجمعية العمومية لشركته في لوس انجلوس في كاليفورنيا ، انه على وشك أن يوقع عقدا مع الجمهورية العربية المتحدة للبحث والتنقيب عن النفط في منطقة الصحراء الغربية في مكان يقرب من الحدود الليبية . ويؤكد الشيخ الطريقي : ان اية شركة أميركية لا تتعامل مع بلد ما الا بعد أن تحصل على موافقة وزارة الدفاع والخارجية الاميركيتين .. (مجلة نفط العرب – عدد ٩ – السنة الخامسة حزيران ١٩٧٠) .

كل هذه التنازلات تلقي ضوءا على زيارة سيسكو الاخيرة للقاهرة التي رافقه فيها وفد اقتصادي رئسه اندرسون ، وهو سياسي كبير وبنفس الوقت من كبار رجال الاعمال الاميركيين ذوي المصالح في الشرق الاوسط . كان الوفد الاقتصادي يضم عددا من كبار رجال الاعمال الاميركيين وارباب بنوك « وول ستريت » .

وعرض الوفد على المسؤولين في القاهرة استعداد البنوك الاميركية لان تقبل استيراد المنتوجات المصرية من طرف الولايات المتحدة الاميركية . وقد اظهر اندرسون الذي استقبل من قبل المسؤولين استعداد رجال الاعمال تقديم استثمارات أميركية هامة تستهدف ضمان زيادة انتاج البترول المصري الذي سيتجاوز ١٥ مليون طن في السنة الى ٢٥ مليون طن . (ومن المعلوم أن الشركات الاميركية تنتج حوالي ٥٠ بالمائة من البترول في مصر). ويظهر ان الحيثيات السياسية والاقتصادية التي قدمها اندرسون كانت بسيطة : فقد قال في القاهرة : « ثقوا بنا ودعونا نساعدكم ونعمل على تطوير علاقاتنا الثنائية الاقتصادية والمالية ، واقبلوا أن تقام بعض المصالح الاميركية في مصر .. وانذاك فان اصدقائكم الاميركيين يمكنهم أن يعملوا على اعانتكم على الصعيد السياسي في واشنطن » . (مجلة افريكا – اسيا) .

ان ما قاله اندرسون هو بالضبط ما تريده السياسة العربية الرسمية: تنازلات للمصالح الاميركية مقابل الضغط على السياسة الاميركية كي تضغط على اسرائيل ..

الموقف من فرنسا

الا أن الموقف من المصالح الاميركية لا يكفي وحده لتحديد الاطار الذي تحرك فيه الوضع العربي بعد ٥ حزيران ... فوراء العداء العلني للسياسة الاميركية دخلت التناقضات بين الدول الامبريالية (فرنسا واميركا) الى هذا الوضع لتعطيه مبررات سياسية في سعيه للحل السلمي ، فتحولت فرنسا الى صديق حميم بعد أن ايدت العرب في طلبهم تطبيق قرار مجلس الامن ، فاعلن ديجول أن على اسرائيل أن تنسحب من الاراضي التي احتلتها بعد حرب حزيران ، وأن على العرب مقابل ذلك أن يعترفوا باسرائيل دولة مستقلة ذات حدود امنة .

ان الديماغوجية في الدعاية العربية الرسمية حولت موقف ديجول الى نموذج للصداقة ينبع من حكمة ديجول ونظرته العادلة الى الامور ، الا ان ديجول التاريخي لم يكن ينظر الى الصراع العربي – الاسرائيلي من منظار العدل بقدر ما كان ينظر اليه من باب المنافسة المحدودة مع المصالح الاميركية وكمدخل لعقد الاتفاقيات الاقتصادية والتنقيبات عن البترول في البلدان العربية .

وقد ادى الجو السياسي العام الذي اوجدته الدعاية العربية الرسمية من موقف ديجول وفرنسا الى اعطاء مبرر وطني لكثير من الحكومات العربية المرتبطة بالمصالح الاستعمارية ان تحتفظ بعلاقاتها تلك في نفس الوقت الذي تتوجه الى علاقات جديدة جزئية مع فرنسا باسم الموقف الوطني .

هل معنى ذلك القول انه يجب رفض الاستفادة من التناقضات بين الدول الامبريالية ؟.. ابدا ، ان ما نقصده هنا اظهار كيف التقى الوضع العربي – الذي لا يخوض اصلا معركة فعلية ضد المصالح الامبريالية – بهذه التناقضات بحيث اصبح عنده مبررا لاستمرار علاقاته مع الغرب من ناحية ، ومبررا لسياساته على صعيد التسوية السلمية من ناحية اخرى .

الا ان الطموح الديجولي التاريخي الذي كان يرفض الاعتراف بزعامة الامبريالية الاميركية للمعسكر الامبريالي العالمي ، تكسر في النهاية ، عند حدود قدرات فرنسا على المنافسة .. وهكذا بعد ذهاب ديجول ومجيء بومبيدو ، عاد التناقض بين فرنسا وأميركا الى حجمه الطبيعي ، واتجه الرئيس الفرنسي الجديد الى أميركا في اتفاق للشراكة الامبريالية والاعتراف المتبادل بالمصالح الذاتية (كل حسب قدرته وحجم مصالحه) .. وادركت أميركا اهمية هذا الاتفاق على صعيد العلاقات الغربية – العربية ، بحيث يتعذر الدخول الاميركي مباشرة وعلنا يمكن للشركاء الامبرياليين (فرنسا ايطاليا ، اسبانيا) الدخول . وعلى كل فان مصالح هؤلاء الصغار تصب في النهاية عند الامبريالية الاميركية – الام – يمكن لهؤلاء أن يدخلوا بدلا من دخول الاتحاد السوفياتي والمعسكر الاشتراكي (٣) .

وبما أن بريطانيا يتعذر عليها قيادة سياسة اوروبية للعلاقات العربية – الغربية ، فقد ترك لفرنسا أن تقوم بهذا الدور . وهكذا دخلت السياسة الفرنسية الجديدة ، باسم الصداقة والموقف العادل من الصراع العربي – الاسرائيلي الى الوضع العربي ، والى المغرب خاصة ، كي ترسم معالم علاقات جديدة بين دول المغرب واوروبا ، واستجابت لهذه السياسة كل من الجزائر والمغرب وتونس ، لتشكيل كتلة واحدة غربي البحر المتوسط ، وفي اطار سياسة تحييد البحر المتوسط ، بحيث تبتعد عنه الاساطيل الاميركية والسوفياتية ، وهذا ما تلتقي عليه الان جميع دول اوروبا ، بدأت بلدان المغرب الثلاثة تشيد علاقات جديدة فيما بينها وبين الغرب عبر فرنسا (علاقات مع بريطانيا والمانيا الغربية بالاضافة الى الوجود الاميركي المؤثر والفعال خاصة في المغرب وتونس) .

الانحدار الجزائري

وهكذا رأينا السياسة الجزائرية تلتقي ، في النهاية ، بالسياسة المغربية والتونسية . وهذا يفسر خط التدهور والانحدار في الموقف الجزائري من القضية الفلسطينية : فالشعارات التي طرحتها الجزائر بعد هزيمة ٥ حزيران ، (رفض وقف اطلاق النار ، رفض قرار مجلس الامن ، الدعوة لحرب التحرير الشعبية ، تأييد مطلق للمقاومة الفلسطينية) انتهت عند حدود مصالح النظام الجزائري الذي تديره تكنوقراطية جزائرية لا تعرف الا حساب العلاقات الاقتصادية مع جميع الدول ، وخاصة مع المعسكر الرأسمالي العالمي ... فماذا بقي من هذه الشعارات الا رفض لفظي باهت من بعيد لقرار مجلس الامن والحلول السلمية ، وتأييد لفظي ومادي للمقاومة الفلسطينية (هو ثمن صفة وطنية أمام الجماهير الجزائرية) . اما العلاقات الجزائرية مع الرجعية العربية فهي على احسن حال (في الاسابيع الاخيرة زار أحمد السقاف وزير الدولة للشؤون الخارجية في السعودية الجزائر ، وصدر بلاغ مشترك جزائري – سعودي يطالب بابعاد الاساطيل الدولية عن البحر المتوسط ، وسيزور الملك فيصل الجزائر قريبا) ..

وخط الانحدار في الموقف الجزائري الوطني (من رفض المشاركة في الجلوس مع الرجعية العربية في مؤتمر قمة واحد بعد ٥ حزيران الى علاقات حسنة مع المغرب والسعودية ولقاءات بين بومدين والملك الحسن والملك فيصل) نموذج لدولة عربية متقدمة ترفض قرار مجلس الامن ، وتمارس بنفس الوقت سياسات مؤدية له .

أما السعودية فهي بدورها نموذج لدولة رجعية مرتبطة عضويا بالمصالح الاميركية على الخصوص ، وبنفس الوقت ترفض من بعيد قرار مجلس الامن الدولي والحل السلمي !.

واذا كانت أميركا قد تركت للشركاء الاوروبيين الصغار أن يدخلوا حيث يتعذر دخولها ، فان الوضع العربي أيضا ، ادرك اهمية « الابواب الاوروبية » للنفاذ والضغط على الموقف الاميركي وشراء تأييدها كي تتخذ بدورها موقفا مؤيدا لتطبيق قرار مجلس الامن .

منذ أسابيع قام وزير خارجية ايطاليا الدو مورو بزيارة رسمية للقاهرة ورجع الى روما حيث بدأت اجتماعات الحلف الاطلسي .. (وكانت رسالة من القاهرة الى الحلف الاطلسي قد وصلت تطالبه بالتدخل لوقف التدهور بالشرق الاوسط) ..

●★●

في حدود هذه السياسات والعلاقات العربية مع الغرب ومع اميركا ، تبدو معركة « الوضع العربي » مع المصالح الاميركية بعد ثلاث سنوات من الهزيمة ، على حقيقتها .. فهي ، على صعيد الانظمة الوطنية المتقدمة ، سياسة عداء لفظي وسياسة ضغوط سياسية وتنازلات اقتصادية .. وهي ، على صعيد الانظمة الرجعية ، شراكة عضوية كاملة مع المصالح الامبريالية التي تقف وراء اسرائيل ، لا يمكن أن تخفيها المساعدات المادية للمقاومة الفلسطينية ولا رفض قرار مجلس الامن .

تلك هي حقيقة الوضع العربي بعد ٣ سنوات من ٥ حزيران ..

---

٢ – كتب احمد بهاء الدين في « المصور » القاهرية تعليقا على نداء عبد الناصر لنيكسون مقالين عن « حقيقة المصالح الاميركية في العالم العربي » ، ويعدد بهاء الدين هذه المصالح بأرقام مأخوذة عن دراسة اخيرة اجراها معهد اميركي للبحوث السياسية :

١ – أرباح أميركا من العالم العربي (الاستثمارات البترولية والتجارة) تبلغ ١٧٤١ مليون دولار في السنة .

٢ – العرب يملكون أرصدة من الذهب والعملات الحرة تبلغ ٢٠٠٠ مليون دولار ، ويملكون من أسهم وسندات في الخزينة البريطانية ما قيمته ١٢٠٠ مليون دولار .

٣ – الاموال العربية المودعة في بنوك الغرب والمستثمرة في اسواقه اكثر من ١٠٠٠ مليون دولار .

ويقول بهاء الدين : منذ عشرين سنة على الاقل والعرب يقولون لاميركا : مصالحك مهددة في الشرق العربي ، ولكن شيئا لم يمس مصالح أميركا في العالم العربي !

اذا كان الامر كذلك ، فكيف يمكن أن تمس هذه المصالح الاميركية ؟؟

هنا يدعو بهاء الدين العرب اجمعين – بمن فيهم العرب شركاء المصالح الاميركية نفسها – الى أن يحزموا أمرهم ويهددوا هذه المصالح الاميركية ! –

ومنطق بهاء الدين لا يختلف عن منطق النظام الذي ينتمي اليه : تحذر أميركا من أن مصالحها معرضة للخطر بينما السياسة المتبعة هي « وحدة الصف العربي وحشد جميع الطاقات العربية » مع العرب اجمعين ، أي مع اصدقاء أميركا أيضا !.. فماذا يبقى من التهديد ؟؟

٣ – في مقال لنيويورك تايمس (٢٢ كانون الاول ١٩٦٩) ابان ضجة صفقة الميراج الفرنسي لليبيا : « من الافضل أن تتولى قوة اوروبية تزويد ليبيا بالسلاح والخبراء بدلا من أن يفعل ذلك السوفيات فيحل نفوذهم محل الاميركيين والانكليز » .

إسرائيل بعد ثلاث سنوات .. نحو قطف الثمرة ؟

تغلب على الثوريين العرب — من فلسطينيين وسواهم — نزعة الى اعتبار مسألة الاختيار ما بين « الحل السلمي » ومواصلة المواجهة العسكرية، رهنا بموقف الانظمة العربية الداخلة في الصراع دون سواها . وهم يتذكرون أحيانا ما للاتحاد السوفياتي من تأثير على الدول العربية التي يقوم بتسليحها ويشارك في تنميتها ، ويتذكرون أن الولايات المتحدة هي ، على الجبهة الاخرى ، صاحبة اليد الطولى في امداد اسرائيل بوسائل الصمود ومواصلة العدوان . لذلك تشتد خشيتهم حينما تبدو في الافق بوادر لقاء ، أو تسري شائعات تقارب بين موقف الدولة الاشتراكية الكبرى وموقف الدولة الامبريالية الكبرى من الصراع العربي الاسرائيلي . والثوريون العرب يعلمون أن ما يسع الانظمة العربية المعنية تقديمه من تنازلات رهن في النهاية بقدرة الجماهير العربية على التصدي لقوى التخاذل وعلى حماية الحقوق التي حملتها على متابعة الصراع بعد ثلاث هزائم .

ذلك أن الثوريين هم جزء من هذا التصدي وطليعة له . لكن ما لا ينتبه اليه هؤلاء الثوريون غالبا هو أن ما يستطيع الحكم الاسرائيلي أن يتراجع عنه من ثمار عدوانه ، في اطار « حل سلمي » ، يبقى محدودا — هو الاخر — بضغط القوى الاسرائيلية التي ترفض التراجع ما لم يفرض عليها فرضا من الخارج. أما « الخارج » المعني فليس الامبريالية الاميركية ، بطبيعة الحال ، لان « ضغط » هذه الاخيرة يقف عند حدود المحافظة على النظام السياسي الراهن في اسرائيل والاحتفاظ بولاء القوى السياسية المهيمنة عليه .. « الخارج » المعني ليس اذن سوى القوى الثورية العربية ، لانها القوى الرئيسية التي ترفض نتائج الهيمنة الصهيونية على فلسطين — حرمان الشعب الفلسطيني من حقوقه الوطنية وزرع قاعدة لحماية الاستعمار والتخلف في قلب المشرق العربي — ولانها القوى الرئيسية التي تستطيع — متى نمت — أن تقضي على هذه الهيمنة .

هذا الاهمال لاتجاهات الوضع الاسرائيلي، كان يدفع الكثيرين خلال السنوات الثلاث الماضية الى التوجس من « الحل السلمي » في احيان كان الحكم الاسرائيلي فيها ابعد ما يكون عن تقبل مثل هذا الحل . وكان هؤلاء يغذون توجسهم من بعض المواقف العربية المتجهة دائما نحو اذلال متزايد للجماهير ، ومن تطور الاتصالات الدولية في شان الصراع . ولقد ادى نقص هذه الرؤية لمستقبل القضية المنظور الى نتائج بالغة السوء تتناول ثقة الجماهير بقواها الثورية وسلامة تصميم الجماهير على مواصلة المعركة . طبعا كان ضروريا ان تفضح كل خطوة جديدة يخطوها الحكام العرب على الطريق المنحدرة التي سلكوها منذ البداية . لكن ما لا مجال لنكرانه — دون الغرق في صوفية لا تصمد لمحك الواقع — هو أن قطاعات واسعة من الجماهير العربية ، كان الاعلام السائد والايديولوجية السائدة قد حالا بينها وبين رؤية الصلة الوثيقة بين مصيرها ومستقبل المعركة ، فظلت ترى في سراب الحل السلمي « المشرف » مخرجا مقبولا من صراع لا ترى ما يلزمها به — بسبب بعدها الجغرافي أو بعد مصالحها المباشرة عن أرض المعركة — سوى وشيجة معنوية هي شعورها بكرامتها القومية . هذه الجماهير، كان ينبغي ، عوض استنفارها في وجه الحل السلمي كلما القي خطاب في القاهرة او تم اجتماع في الامم المتحدة ، ان يقال لها أن التنازل الذليل يتم من جانب واحد هو الجانب العربي الرسمي وان العدو مطمئن الى قوته وصامد في مواقعه وانه لن يرتضي هذا الحل الا اذا كان يعني بقاء الامور جوهريا على الحالة التي استقرت عليها بعد الخامس من حزيران وانه ليس في ذلك ما « يشرف » على الاطلاق .

ما الذي يغذي التصلب على الصعيد السياسي ، في بنية المجتمع الاسرائيلي ؟ وهل تشير التحركات الاخيرة التي كان ابرزها ، في اسرائيل ، اعلان رئيسة الوزارة قبولها بقرار مجلس الامن الى احتمال تحول ؟ وما هي أسباب هذا التحول وحدوده ؟ تلك هي الاسئلة التي سنحاول البحث عن اجوبة عليها في هذه المعالجة السريعة .

١ — اسباب التصلب ..

حصدت اسرائيل من انتصارها في حرب ١٩٦٧ مكاسب جمة لا يكفي النظر الى وجهها المادي — احتلال اراض جديدة وتحطيم القوة العسكرية العربية — لتقدير مدى الجدة التي ادخلتها في صلب الوضع الاسرائيلي كله . فالذي يسمى « العدوان » ، لا يكفي محو جانبه المادي للعودة الى الحالة التي كنا عليها عشية الخامس من حزيران . والذين يمنون الامة العربية بالجهد الذي يبذلونه لمحو هذه الاثار ، يحاولون — قدر طاقتهم — ان يصرفوا انتباه هذه الامة عن الجانب السياسي من المشكلة . فالدولة الصهيونية ، حينما احاطت نفسها بحزام ارضي — جزئي — يجعل اخطر مواقع المواجهة بينها وبين الجيوش العربية في منأى عن حدودها القديمة ، حققت ، باستثناء الكسب العسكري ، نصرا سياسيا ذا اهمية حاسمة . هذا النصر هو اجبار الدول العربية المحادة لها — باستثناء سوريا — على التراجع شيئا فشيئا عن نكرانها «لحق اسرائيل في البقاء » وعن عزمها على رفض الكيان الصهيوني القائم في المنطقة منذ عام ١٩٤٨ . وهكذا انحصرت المطالبة العربية الرسمية بجانب واحد هو تخليص الاراضي التي احتلت عام ١٩٦٧ من القبضة الصهيونية وذلك لقاء تسهيلات ذات شأن تقدم لاسرائيل ليس اقلها حرية المرور في العقبة والسويس، هذا طبعا باستثناء ضمان « الحدود الامنة » الذي وصل مؤخرا الى حد التلويح بالاعتراف الرسمي (انظر حديث الرئيس عبد الناصر الى مجلة « دي فلت » الالمانية في الشهر الماضي) . ولا جدال في ان الحكام العرب ما زالوا يضيفون دائما الى مشاريعهم بندا — واردا في قرار مجلس الامن — ينادي بحل مشكلة « اللاجئين الفلسطينيين » . لكن هذه المناداة تخفي — هنا أيضا — جانبا اخر خبيئا من المسألة .. ذلك أن السواد الاعظم من الشعب الفلسطيني هجر ارضه عام ١٩٤٨ تفاديا للبقاء تحت الاضطهاد العنصري المتعدد الاشكال في المجتمع الصهيوني الاجنبي الناشىء . وحينما يوضع الفلسطينيون أمام خيار وحيد هو العودة الى هذا المجتمع ببنيته العنصرية الراهنة او القبول بالتعويض والاستيطان خارج الارض الفلسطينية فانهم يوضعون أمام خيار زائف تماما — اما الطاعون واما الكوليرا — ويجبرون اجبارا على رفض العودة ، وعلى التسليم نهائيا بديمومة الاستعمار الصهيوني وديمومة المهمة التي يضطلع بادائها في المنطقة العربية . على هذا يكون الحل السلمي اولا « سحبا » من ميدان الصراع ، لشعوب عربية جعلها احتلال جزء من اراضيها عام ١٩٦٧ فريقا مباشرا في الصراع ، ويكون هذا الحل ، ثانيا ، تصفية للشعب الفلسطيني ، بما هو وجود وطني ، ويكون اخيرا ، لا اخرا ، تكريسا للتسلط الصهيوني على فلسطين وجولة جديدة يكسبها حلفاء الصهيونية الامبرياليون في معكرتهم لتأييد تخلف الشعوب العربية ومواصلة استغلالهم لها .

ما الذي جعل الحكم الاسرائيلي يعمل حتى الان ، بمختلف الاساليب ، على عرقلة حل يوفر له ولحلفائه كل هذه الفوائد ؟

هناك اولا طبيعة القوى التي تتقاسم الحكم في أسرائيل ، وهي « طبيعة » تتحدد بانتماء هذه القوى الى العقيدة الصهيونية وانحصار تحركها السياسي في اطر ايديولوجية راسخة، تم بناؤها عبر تاريخ الحركة الصهيونية كله. والعامل الايديولوجي يحتل في التشكيلة الاجتماعية الاسرائيلية مكانة قل ان نجد لها مثيلا في مجتمع حديث اخر ، باستثناء المجتمعات الاشتراكية ، لكن ثمة فارقا جوهريا بين هذه الحالة وتلك ، هو ان الايديولوجية الاشتراكية محاولة اقتراب من المصالح الاساسية لشعب من الشعوب وتعبير عنها ، بينما الصهيونية محاولة لايجاد لحمة بين جماعات متفرقة ، يلم شتاتها عامل سلبي هو كونها مضطهدة وعامل اخر خرافي — الانتماء الى دين واحد — يكتسب واقعيته من هذا الاضطهاد نفسه . والقوة التي ينفخها الاضطهاد في الشعور الديني فتحوله الى انتماء قومي — في عصر تشهد الاديان فيه تراجعا مستمرا ، على صعيد اثرها السياسي خاصة — تجعل محالا على الصهاينة تصور سيادة على أرض فلسطين غير سيادتهم .. هذه الاستحالة تحدد موقف الصهيونية من شعب اخر (الشعب الفلسطيني) كانت له قبل ١٩٤٨ سيادة فعلية على هذه الارض . فلا اعتراف بحق الباقين في البقاء — الا على مضض — ولا اعتراف بحق الذين خرجوا في العودة . تلك اللحمة الايديولوجية ، لا تجد شبيها لها الا في مجتمعات العصور الوسطى، حيث كان العامل الديني يشكل جواز الانتماء الكامل الى الهيئة الاجتماعية او سبب البقاء على هامشها . من هنا ان الصهيونية — رغم حداثة البنية الاجتماعية التي انشاتها — هي ايديولوجية من عصر اخر . وهي لذلك تحتوي على رفض اصلي لاي تنوع ايديولوجي يخرج من أطارها وتحكم عليه بالبقاء على هامش الهيئة الاجتماعية الاسرائيلية (١) وتعتبره تهديدا لتماسك هذه الهيئة من الاساس . عليه لا يصح مطلقا أن نجري على التقليد « الماركسي » الشائع ، فنعتبر ان الصهيونية ايديولوجية « عادية » تملك في تكوين المجتمع الاسرائيلي ما تملكه اية ايديولوجية في أي مجتمع راسمالي اخر .

هذه السمة التي تختص بها الايديولوجية الصهيونية هي التي تحدد مدى التجاذب السياسي بين القوى السياسية الفاعلة في أسرائيل . والتمييز الاصلح ، في هذا الصدد، ليس ذاك الذي يفصل بين « المعتدلين » و « المتطرفين » — وهو شائع — بل ذاك الذي يفصل — كما يرى ايلي لوبل — بين « النزعة الارضية » و « النزعة السكانية ». أما أصحاب النزعة الثانية (بن غوريون ، ايبان ، سابير) فهم ، رغم طمعهم بقسم من الارض التي احتلت عام ١٩٦٧ ، يرون أن تقتصر عملية الضم على المناطق التي لا تهدد كثافة سكانها العرب بافقاد الدولة الصهيونية « نقاوة » طابعها اليهودي . على أن يتبع ذلك توثيق للاواصر التي تشد أسرائيل الى الدول الرأسمالية الغربية ، بغية الحفاظ على تميز المجتمع الاسرائيلي وتجنب اندماجه في المشرق .. هذا المشرق يريد ايبان مثلا أن يقيم معه علاقات ذات طابع استعماري جديد (انظر المشروع الذي عرضه أمام المجلس الاوروبي في أيلول ١٩٦٧ ، مقترحا اقامة اتحاد اقتصادي يضم اسرائيل والاردن ولبنان) . وأصحاب هذه النزعة جميعا يعتبرون مشكلة الفلسطينيين مشكلة عربية بحتة ، لا يرتضون المشاركة في حلها الا داخل اطار عربي ، بحيث تتجنب دولتهم مغبة استقبال عرب جدد . والأرض التي يتفق هؤلاء مع سواهم في الاصرار على ضمها هي الجولان السوري والقدس العربية .. وهم ينادون كذلك « بتصحيح » الحدود في مواقع اخرى و — طبعا — بحقهم في عبور العقبة والسويس .

واما اصحاب النزعة الاولى (الارضية) ، فبعضهم يرى ضم جميع الاراضي التي احتلت عام ١٩٦٧ والعمل على امتلاك مناطق اخرى بالاضافة اليها ، وبعضهم الاخر — وهم الاكثرية — يكتفون بالحدود التي تعينت بنتيجة الاحتلال الاخير ، والاقلية منهم (المابام « اليساري ») تطمح الى ضم القدس وقطاع غزة فحسب وتعديل الحدود مع الاردن . أما الفلسطينيون فيختلف الرأي في شأن مصيرهم بين حشرهم في دويلة تابعة تقوم على جزء من الضفة الغربية او توزيعهم على الاقطار المجاورة او ابقائهم تحت السيطرة الاسرائيلية المباشرة في مناطق هامشية وتهويد من يتبقى في قلب اسرائيل .

ويشكل المشروع الذي طرحه ايغال الون في منتصف عام ١٩٦٨ محاولة مرتبكة للتوفيق بين هاتين النزعتين بفروعهما المختلفة .لذلك اولى هذا المشروع كثيرا من الاهتمام (العربي خاصة) في حينه . لكن الرأي الاهم ، في هذا المجال ، هو ما تضمنه البرنامج الانتخابي الذي خاضت الجبهة العمالية على اساسه انتخابات ١٩٦٩ والذي تتابع على اساسه أيضا حكم اسرائيل (٢) . هذا البرنامج عين نهر الاردن حدا شرقيا لاسرائيل ، قد تقوم خلفه (في الضفة الغربية) وحدة سياسية فلسطينية لكن شريطا اسرائيليا سيظل يفصل بين هذه الوحدة وبين النهر (مشروع الون) . وهو قد حسم مسألة القدس على النحو المعروف واعلن التصميم على ضم الجولان وقطاع غزة وعلى الاحتفاظ بجزء من سيناء يصل الارض الاسرائيلية بشرم الشيخ التي سيبقى لاسرائيل حضور عسكري فيها الخ .. أما كيف يعامل الفلسطينيون الذين يبقون في هذه الحالة بين ظهراني الدولة الصهيونية ، فتلك مسألة لا بد ان تنفع في حلها الوسائل التي اتبعت مع حوالي ٢٠٠ الف فلسطيني لم يغادروا ارضهم عام ١٩٤٨ ... (٣) .

كيف يتمكن القادة الاسرائيليون من اقناع جماهيرهم بمواصلة المواجهة المسلحة لفرض هذه الوجهة ؟ ثمة أولا وقع الايديولوجية الصهيونية على هذه الجماهير ، وقد عرضنا لها . وثمة ثانيا جهاز البيروقراطية الضخم الذي يهيمن على الاحزاب والنقابات ويملي خطه على جماهيرها ويحفظ للمجتمع الاسرائيلي تماسكا بالغ المتانة رغم التناقض الطبقي الذي ينخره ورغم التناقض الطائفي بين اليهود الغربيين واليهود الشرقيين . وهذا التناقض الاخير يغطي الاول جزئيا ويجعله اكثر حدة وان كان يشارك في ضبط بوادره . وثمة ثالثا مساعدات « يهود المنفى » ومساعدات الدول الامبريالية (الولايات المتحدة خاصة) ، وهي تتيح لاسرائيل ان تحتفظ لسائر الفئات من سكانها بمعدل دخل مقبول ، يعين الحكم على شل مبادرة اليسار غير الصهيوني فيها ، وتتيح لها أن تنفق أربعة امثال ما تنتج في كل سنة وتتيح لحكومتها ان تخصص ، كل عام ، ثلاثة ارباع دخلها من الضرائب للحاجات العسكرية . وثمة اخيرا تفوق الجيش الاسرائيلي ، وهو قائم على مجمل العناصر السابقة ، وهو يتيح لهذا الجيش — في اطار توازن القوى الراهن — مواصلة المواجهة العسكرية مع الجيوش العربية التقليدية وضبط اثر المقاومة الفلسطينية ، عسكريا، في حدود بالغة الضيق ، دون خسائر فادحة . واذا كانت كلفة الاحتفاظ بمثل هذه الطاقة العدوانية كلفة ضخمة (حوالي ٣ ملايين دولار يوميا) ، فان ما يخفف من اثرها هو أن قوى خارجية (الامبريالية والحركة الصهيونية) تتحمل الجزء الاوفر منها ، ان لم تتحملها كاملة .

٢ — بوادر التحول ..

على أن مظاهر القوة الاسرائيلية هي في الوقت نفسه مظاهر ضعف . فالفرع الذي تتغذى منه هذه المظاهر ، دون استثناء ، هو التبعية للمعونة الخارجية التي تقدم الولايات المتحدة اهم اجزائها (التجهيز العسكري ومعه جزء من المعونة الاقتصادية) . واذا كانت الولايات المتحدة لا تريد باي حال أن تفرض على قاعدتها حلا يعرض هذه الاخيرة لخطر الانفجار من الداخل ، فان الحل الوحيد الممكن يمسي ، في نظر الاميركيين ، ذاك الذي تقوى الانظمة على احتماله في كل من اسرائيل والاقطار العربية المتصارعة معها (معظم هذه الاقطار على الاقل) . وتحقيق هذا الحل يتم عبر تنازلات (حقيقية) يقوم بها الجانب العربي وتنازلات اخرى (وهمية) يقوم بها الجانب الصهيوني . اما نقطة اللقاء فهو قرار مجلس الامن الذي عرضنا ابعاد تطبيقه في أول الكلام .. وما ينبغي التشديد عليه ، بادىء بدء ، هو ان زيارة جوزيف سيسكو الى الشرق الاوسط كانت فاتحة العزم الامبريالي على تطبيق هذا القرار .فهل يؤدي هذا التطبيق ، بناء على ما سبق ، الى التفريط بتماسك المجتمع الاسرائيلي ؟ ان الجواب على هذا السؤال رهن بوزن القوى العربية التي تقاوم القرار المذكور وتجعل الالتزام العربي به التزاما ناقصا لا يأمن له الطرف الاسرائيلي . فاذا ما بوشر بتطبيق القرار ، دون توفر ضمانات حاسمة على الالتزام به فان الحكم الاسرائيلي سيرفض هذه المباشرة اصلا — ولن يكرهه الاميركيون أصلا على قبولها — لانه لن يستطيع اذ ذاك أن يفسر للجماهير الصهيونية تنازله عن أي مكسب من مكاسب الحرب الاخيرة ، مهما صغر شأنه . أما اذا توفرت الحدود الامنة فعلا ، و « التصحيحات » المرجوة في الحدود — أو بعضها على الاقل — وحرية المرور في قناة السويس والامل الوطيد بالصلح والاعتراف ، ولو بعد حين ، وتصفية قضية الشعب الفلسطيني في اطار عربي لا يحمل الدولة الصهيونية الا جزءا من التعويضات التي تتكفل جهات دولية بتأمين اجزائها الباقية .. اذا توفر كل ذلك فان الحكم الصهيوني لن يستطيع ان يفسر لجماهيره استمراره في المواجهة واصراره على الاحتفاظ باراض مكتظة بالسكان العرب (غزة ومعظم أجزاء الضفة الغربية) او باخرى لم يظهر هذا الحكم رغبة في الاحتفاظ بها من الاساس (سيناء) ، او باخرة تكاد تنحصر قيمتها في موقعها الاستراتيجي (مرتفعات الجولان التي قد تصر اسرائيل ، رغم جميع الضمانات ، على الاحتفاظ بها ، هي والقدس) . ذلك أن الجماهير الاسرائيلية متى نالت كل هذه الضمانات ، ستجد ان التمسك بها افضل من التمسك بحرب تخضع المجتمع الاسرائيلي كله لقوانينها الصارمة وتتجه كلفتها البشرية ، خاصة ، نحو الارتفاع .. ولقد كانت قضية غولدمان الاخيرة (مشروع زيارته للقاهرة) والتظاهرات التي رافقتها — وان ظل المشتركون فيها محدودي العدد — دليلا اول على ذلك . وجاء مشروع الحل الذي نشره غولدمان ، في صحيفة فرنسية كبرى ، ليظهر حدود التنازل التي لا يرتضي تجاوزها طرف صهيوني ، ما يزال — بسبب (اعتداله) — قوة ثانوية بين القوى السياسية الاسرائيلية .

شروط التنازل ...

قلنا ان اتجاه الاسرائيليين الى تطبيق قرار مجلس الامن رهن بتوازن قوى عربي يجعل تفسيرهم لهذا القرار أمرا نافذا . وهو رهن أيضا باتجاه الاميركيين الى حمل الصهاينة على ترك بعض مكاسب الحرب جانبا .. علما بان هذا الاتجاه لا يتعارض على الاطلاق مع التزام الامبريالية الاميركية بمصالح اسرائيل البعيدة — في اطار صفقة دولية ليس من شأننا هنا أن نحدد ابعادها.. وعلما بان المكاسب التي يطلب من اسرائيل ان تتخلى عنها هي ، بالنسبة اليها ، ذات اهمية ثانوية جدا ، في حالة اقرار سلام ثابت ، بينما يشكل استرجاعها هما ضخما بالنسبة الى وضع الحكام العرب أمام شعوبهم ، في جميع الحالات . أي أن اسرائيل لا تستطيع ، من جهة ، ان تتخطى نطاق تبعيتها للامبريالية الاميركية ، ولا تستطيع من جهة ثانية ، ان تقاوم اغراء الذل المستفحل شيئا فشيئا في صفوف الحكام العرب . لكن الحل برمته يقتضي امرين اساسيين ، على الصعيد العربي (يضاف اليهما الاستعداد لقمع حركة الجماهير العفوية ، في حال تنفيذ الحل) . اول هذين الامرين شل فعالية المقاومة الفلسطينية واقناع الجماهير بافلاس نمط الكفاح الشعبي الذي تمثله ، وثانيهما اسكات الصوت السوري الناشز الذي يهدد بافساد رونق الاحتفال . وبوادر هذين الامرين ، على الصعيد العربي كثيرة بحيث يصعب احصاؤها . هناك طبعا من ناحية بعض الانباء التي وردت مؤخرا عن محاولة للقضاء على تميز الموقف السوري . لكن هناك ايضا ما هو أشد استرعاء للانتباه : عنينا الاتجاه الذي ينتظم معظم الانظمة العربية ، من المحيط الى الخليج ، نحو مفاقمة الازمة التي تشهدها الثورة الفلسطينية وجعلها سببا لصرع هذه الثورة : التصميم على ضرب الموالين للثورة الفلسطينية (ولبعض القضايا الاخرى التي لا تناسب انظمتهم) من الشيوعيين السودانيين الى الشيوعيين العراقيين الى بعض الشيوعيين المصريين السابقين جدا والعاقلين جدا والذين لا ذنب لهم سوى صلاتهم ببعض المنظمات الفلسطينية ، مشروع معمر القذافي حول انشاء حكومة فلسطينية (هل ستتولى هذه الحكومة شؤون الدويلة التي يريد ايغال الون انشاءها في الضفة الغربية ؟) ، امتناع الرئيس عبد الناصر عن افتتاح جلسات المجلس الوطني الفلسطيني السابع ومقاطعة سائر الرسميين العرب لهذه الجلسات ، الاضراب الرجعي في لبنان ومسلك السلطات «الجديدة» تجاه المنظمات الفدائية ، الخ ، الخ ..

هذا كله يقابله ، في الجانب الاسرائيلي ، تصريح رئيسة الوزارة الصهيونية حول التزام اسرائيل بقرار مجلس الامن . وهو تصريح يفتتح وجهة جديدة في السياسة الاسرائيلية ، قابلها أقصى اليمين بالاحتجاج ، لكن رجلا من طراز دايان مثلا ، قابلها بالصمت ، وهذا مستهجن من جانبه . فالكرم العربي الرسمي لا يقاوم ويبعث اللين حتى في القلوب الجلاميد . لكن دايان قد يصحو فجأة — اذا لم يكن موافقا تمام الموافقة على ما يجري — فيامر عسكره باحتلال قسم من جنوبي لبنان أو من شرقي الاردن ، راميا من وراء ذلك الى تاخير عقد الصفقة (حتى أشعار اخر) (٤) . والمرجح من جهة ثانية ان ينسحب وزراء كتلة غاهال والحزب القومي الديني من الحكومة اذا دخل « الحل » مرحلة التنفيذ وان ينظموا مبادرات احتجاج يصعب تقدير عنفها سلفا . غير أن الجبهة العمالية تظل قادرة ، بمفردها ، على تولي مقاليد الحكم . ولن يكون كثيرا على الدولة الصهيونية ان تخسر الحركة الثورية العربية سنوات طويلة من مستقبلها وان يخسر الشعب الفلسطيني وجوده الوطني نفسه ، بينما لا تخسر ، هي ، الا حكومة ائتلافية .

ان التصدي لمؤامرة الحل السلمي هو اليوم واجب الجماهير العربية كلها تجاه مستقبلها .

ع . ب.

غولدا مايير

موشي دايان

---

١ — هذه مثلا هي حالة اليسار الاسرائيلي غير الصهيوني .

٢ — تتمثل هذه الجبهة في حكومة الائتلاف الاسرائيلية بـ ١٥ وزيرا في مقابل ستة لكتلة « غاهال » المتطرفة التي يتزعمها مناحيم بيغن واثنين للحزب القومي الديني الاكثر تطرفا .

٣ — أصبح عددهم اليوم ٣٠٠ الف .

٤ — ينبغي ان لا نسقط من حسباننا احتمالا اخر ، هو كون التحركات الاخيرة تنتظم في سياق خطة اسرائيلية — أميركية تهدف ، عبر التلويح بالتنازلات ، الى « تشجيع » بعض الانظمة العربية على ضرب القوى العربية « المتطرفة » (اي الثورية) — بشتى الطرق — تمهيدا « للحل السلمي ». على أن يعقب ذلك ، من جانب الامبرياليين والصهاينة ، هجوم متصلب جديد يهدف الى اسقاط الانظمة « المعتدلة » نفسها ، وفي طليعتها النظام الناصري ، والى اقامة انظمة رجعية موالية تماما للامبريالية في المنطقة . في هذه الحالة يكون سحر « الوطنيين » العرب قد انقلب عليهم ويكونون قد بحثوا عن حتفهم بظلفهم . ونحن لا نفصل هذا الاحتمال عن سياق البحث لاستبعادنا اياه بل ، على العكس من ذلك ، للتشديد على اهمية وضعه في الحسبان .

الكر والفر

تتجدد الان المساعي الدولية للوصول الى حل لازمة الشرق الاوسط ، في ضوء التطورات العسكرية على الجبهة المصرية . وقد قطعت المحادثات الرباعية منذ بدئها في ٣ نيسان ٦٩ المراحل التالية:

١ — بعد أن عجز المبعوث الدولي غونار يارينغ عن حمل الاسرائيليين على الافصاح عن نواياهم بشأن مصير الاراضي العربية المحتلة ، واعلان موقف واضح من قرار مجلس الامن الصادر في ٢٢ تشرين الثاني ، عاد الى مقر عمله في موسكو تاركا للدول الاربع الكبرى أن تصل الى نتائج ملموسة تمهد لقيامه بجولة ثانية اكثر حظا من الاولى .

٢ — نشطت الاتصالات الثنائية (السوفياتية الاميركية) والرباعية وعقد ممثلو هذه الدول في الامم المتحدة اجتماعات متتالية ، تبودلت فيها الاقتراحات ومشاريع الحلول (المثبتة نصوصها في صفحات اخرى من هذا العدد) وكانت المواقف على الصعيد الدولي تشتد او تتراخى تبعا لاوضاع الفرقاء في ميدان الصراع الحار .

٣ — صيف ١٩٦٨ بلغت حرب الاستنزاف على الجبهة المصرية اشدها . وبدا انها وحرب الفدائيين على الجبهة الشرقية ، وضعتا اسرائيل في حالة الدفاع داخل الارض المحتلة، وافقدتاها قدرتها الستراتيجية: الحرب الهجومية على أرض الخصم .

٤ — في العام الماضي ، وقبل أن يسلم شؤون البيت الابيض الى الرئيس المنتخب، أعلن جونسون البدء بتسليم اسرائيل ٥٠ طائرة فانتوم ، في ما كان خليفته نيكسون يلوح بانتهاج سياسة عادلة ومتوازنة ويوفد مبعوثه الخاص سكرانتون لتقصي الحقائق لدى اطراف الصراع .

٥ — قلبت الفانتوم الوضع على أرض المعركة ، فقد أتاحت لاسرائيل ان تشن غارات متلاحقة في عمق الجمهورية العربية المتحدة وضرب اهداف عسكرية ومدنية على السواء ، واعلنت انها ترمي من وراء هذه الغارات تحقيق اهداف عسكرية (انهاك القوة المصرية النامية) وسياسية (وضع عبد الناصر ونظامه أمام الاختيار بين الاستسلام أو الاستقالة) ومعنوية (ضرب القاهرة وضواحيها للتأثير النفسي والمعنوي على الشعب المصري واظهار عجز النظام ووسائل دفاعه وخلق حالة فوضى تساعد خصوم عبد الناصر على اسقاطه .) (لوموند ٢٠ و ٢٤ كانون الثاني ١٩٧٠) .

٦ — في هذه الفترة تقلصت حماسة الاميركيين للحل السلمي ، وبدوا مطمئنين لقدرة اسرائيل على ارغام العرب على القبول بالسلم الاسرائيلي ، وكان ذلك استجابة لالحاح الاسرائيليين في وقف الاتصالات الدولية، تزويدهم بالسلاح لتسوية أمرهم مع العرب مباشرة . ولم يحرك نشاط الفرنسيين شيئا من شلل المحدثات الرباعية ، وزارت غولدا ماير (أيلول ٦٩) واشنطن وطلبت تزويد اسرائيل بصفقة جديدة من طائرات الفانتوم والسكاي هوك ومساعدات مالية لسد عجز الميزانية الاسرائيلية . وقبل انعقاد مؤتمر القمة العربي الخامس في الرباط (٢١ كانون الاول ٦٩) أعلن الرئيس عبد الناصر فشل المساعي لايجاد حل سلمي للصراع في الشرق الاوسط (٦ تشرين الثاني ١٩٦٩) .

٧ — في هذه الفترة كانت الادارة الاميركية تتعرض لضغوط مختلفة ، ضغط الاوساط اليهودية والصهيونية (تزويد اسرائيل بالمال والسلاح ، سن تشريع يجيز للاسرائيليين من أصل أميركي أن يحتفظوا بجنسيتهم الاميركية حتى ولو خدموا في الجيش الاسرائيلي ..) وضغط الظروف الداخلية والاتجاه نحو تخفيف الالتزامات الخارجية ، وضغط شركات البترول وبعض رجال الاعمال ، وسفراء الولايات المتحدة في العواصم العربية ، الذين كانوا يلوحون بما حدث في ليبيا والسودان ، ويدعون الى انتهاج سياسة أميركية اقل التصاقا بالسياسة الاسرائيلية . واعتبر مؤتمر القمة العربي نقطة تحول ، قد يغتنمها العرب المتشددون لاحراج « اصدقاء » الولايات المتحدة (أي الانظمة الرجعية المرتبطة بالامبريالية الاميركية ، ويطلق عليها الاميركيون لقب « اصدقاء » من قبيل اللياقة ..) وكسب مواقع جديدة للاتحاد السوفياتي في المنطقة .

٨ — أطلق الاميركيون في أواخر تشرين الاول ١٩٦٩ مشروع روجرز فانفرجت له بعض الاسارير العربية ، واعتبر مدخلا صالحا للحوار (الاردن مثلا) ولكن الجمهورية العربية المتحدة اعلنت رفضها للمشروع واعتبرته منزلقا خطرا يهدف الى تجزئة الموقف العربي (ينص المشروع على تسوية مصرية اسرائيلية منفصلة) بالاضافة الى انه يعبر عن وجهة النظر الاسرائيلية تعبيرا كاملا . وأعلن الاتحاد السوفياتي بدوره رفضه المشروع . ولرد تهمة تجزئة الموقف العربي قدم شارل يوست رئيس الوفد الاميركي في الامم المتحدة مشروعا لتسوية أردنية اسرائيلية الى اجتماع ممثلي الدول الاربع الكبرى يوم ١٨ كانون الاول ١٩٦٩ . ولكن ذلك لم يكن كافيا لتغطية عورات الاقتراحات الاميركية وانحيازها الكامل لاسرائيل .

٩ — اعتبر الاسرائيليون مقترحات روجرز ويوست « أقصى التنازلات » التي يمكن تقديمها ثمنا للصداقة العربية ، ولما باءت الصفقة بالفشل ، عادت ادارة نكسون الى مواقع التشدد ، فقد اعلن الرئيس الاميركي في رسالة وجهها الى مؤتمر ممثلي المنظمات اليهودية الاميركية المنعقد في واشنطن كما اعلن في مؤتمر صحفي عقد في الاسبوع الاخير من كانون الثاني ١٩٧٠ « تعتقد الولايات المتحدة بان السلام لا يمكن أن يقوم الا على اتفاق بين الاطراف المعنية ، ولا يمكن التوصل الى هذا الاتفاق الا بمفاوضات مباشرة . اننا لا نرى حلا اخر اذا أراد الاطراف التوصل الى حل يؤمن السلام والامن » . وكان هذا يعني الغاء المسافة التي بدت في مقترحات روجرز ويوست والالتصاق من جديد بالموقف الاسرائيلي .

١٠ — اثار موقف نيكسون انتقادا واسعا ، وأحرج « اصدقاءه » في المنطقة العربية (السعودية ، المغرب ..) فاضطرت الخارجية الاميركية الى أن تعلن أن تصريحات نيكسون لا تلغي مقترحات روجرز ويوست .

١١ — كان الاتحاد السوفياتي يدرك أن الوضع العربي لا يحتمل هزيمة جديدة ، وأن سقوط النظام الناصري تحت ضربات اسرائيل سيؤدي الى نتائج وخيمة ، في علاقاته بالمنطقة العربية كلها ، وكان يدرك ، الى ذلك ، أن تعهده بالمساعدة على تحرير الاراضي العربية المحتلة ، يقتضي تصعيدا لنوع المساعدات ، حتى ولو أدى ذلك الى مشاركة فعلية في حماية النظام في مصر (زيارة عبد الناصر لموسكو للحصول على اسلحة متقدمة ، تلويح المسؤولين السوفيات بمساعدة حركة المقاومة الفلسطينية واعتبارها حركة تحرير وطني) .

١٢ — وقبل أن يقدم الكرملين على خطوات من هذا النوع وجه رئيس الوزراء كوسيفين رسائل الى كل من نيكسون وويلسون وبومبيدو يحمل فيها الولايات المتحدة مسؤولية الاستمرار في تشجيع اسرائيل ومساعدتها في نشاطها العدواني ملمحا في رسالته الى نيكسون « الى التنسيق بين هذه المساعدات وبين الخطوات الدبلوماسية لبعض الدول الكبرى » ، وتعهد بان يضع الاتحاد السوفياتي « تحت تصرف الدول العربية كل ما هو ضروري لطرد المعتدي الوقح بالطريقة المناسبة » . ودعا الدول الكبرى الى مشاورات فعالة من اجل « ضمان اقصى سرعة لانسحاب القوات الاسرائيلية من جميع الاراضي العربية المحتلة، وضمان اقرار السلم في الشرق الاوسط » . وأضاف كوسيفين « ان انسحاب اسرائيل هو المسألة الرئيسية لاقرار السلام ، فاذا حلت فلن تكون ثمة صعاب خاصة اخرى على طريق الاتفاق بشأن سائر المسائل » (الاهرام — ٢٧—٢—١٩٧٠) .

ورد نيكسون (٤ كانون الثاني ١٩٧٠) برفض ما جاء في رسالة كوسيفين واشترط لاحلال السلام : وقف اطلاق النار ، والتفاهم على الحد من شحنات الاسلحة الى المنطقة . وأضاف « وكما تعلمون لا يمكن الانسحاب ما لم يتحقق اتفاق كامل بين الاطراف على جميع عناصر تسوية السلام » ، واعتبر مقترحات روجرز ويوست « تتفق والمصالح المشروعة للجانبين » .

١٣ — بعد ذلك بشهر واحد كان وفد فلسطيني برئاسة ياسر عرفات يصل موسكو (٩ شباط ٧٠) تأكيدا للاتجاه الجديد في العلاقات بين المسؤولين السوفيات والمقاومة الفلسطينية ، (الذي ابرز في الصحف السوفياتية منذ ربيع ٦٩ وفي تصريحات شيليبين في ٢٠ تشرين الاول ٦٩ وبيان دول حلف فرصوفيا في ٢٧ تشرين الثاني ٦٩) وكان وزير الخارجية الاميركية روجرز يتوجه نحو افريقيا بادئا بتونس والمغرب (١٠ شباط) للتعرف بشكل مباشر الى صدى الموقف الاميركي ، ومناقشة هذا الموقف مع « الاصدقاء » وقد ابلغ روجرز من جهة بالحرج الذي تسببه السياسة الاميركية وانحيازها لاسرائيل، وفوجىء من جهة ثانية بالمظاهرات العدائية التي انفجرت في وجهه حتى في تونس التي كان يظن أنها ، بفضل السياسة البورقيبية ، في منأى عن حرارة الصراع !.

١٤ — في العاشر من اذار الماضي بدأ جوزف سيسكو مساعد وزير الخارجية الاميركية والخبير في شؤون الشرق الاوسط ، جولة شملت مصر واسرائيل ولبنان ، وحالت بينها وبين عمان مظاهرات صاخبة احرقت السفارة ومكتب المعلومات الاميركيين . وكان سيسكو ، الذي رافقه الى القاهرة وفد اقتصادي يضم عددا من رجال الاعمال الاميركيين ، يحمل في تأكيداته على ضرورة تنفيذ قرار مجلس الامن بمختلف بنوده والتزام الولايات المتحدة بهذا القرار ، في جميع مراحل جولته ، بذور توجه جديد في موقف الولايات المتحدة . ففي هذا الوقت أيضا اعلن نيكسون موافقته على منح اسرائيل مساعدات مالية ، وتأجيل اتخاذ قرار بشأن طائرات الفانتوم والسكاي هوك ، لان اسرائيل تتمتع بتفوق لا تحتاج معه الى سلاح جديد ، خاصة وأنه لم ينجز بعد تسليم الصفقة الاولى من الطائرات . (رافق ذلك اثارة قضية غولدمان في اسرائيل وبروز اتجاه معاد لتصلب حكومة مايير وموقفها من السلام) .

١٥ — في الثلاثين من اذار أعلنت اسرائيل وسط حملة اعلامية واسعة شارك فيها الاميركيون أيضا « تورط السوفيات في الحرب المصرية ، واشتراك الطيارين السوفيات في تشكيل مظلة جوية تحمي سماء مصر وتطلق يد القوات المصرية لشن حرب الاستنزاف داخل الارض المحتلة » . وأعلن البيت الابيض اثر ذلك انه سيعيد النظر في قرار تأجيل منح اسرائيل ما طلبت من طائرات . وأصبح في حكم المؤكد ، بعد توقف الغارات الاسرائيلية في « العمق المصري » منذ اواسط نيسان الماضي ، انه تم اقامة عدد من قواعد صواريخ سام — ٣ (تشير التقديرات الى أن عددها ٢٠) تجعل تحليق الطائرات العدوة صعبا فوق القاهرة والاسكندرية وأسوان وبور سعيد وحلوان . ورد الرئيس عبد الناصر (صحيفة داي فيلت) على ما أثارته اسرائيل حول الطيارين السوفيات بأن الاصوات السوفياتية التي تسمعها اسرائيل في الجو ليست جديدة فالطيارون السوفيات موجودون في مصر منذ ١٩٦٨ ويتولون تدريب الطيارين المصريين ، ويقودون طائرات مسلحة ، خشية الاصطدام بالمقاتلات الاسرائيلية .

١٦ — في التقدير المصري أن « ثقل المواجهة انتقل الان الى جبهة القتال ، حيث يبذل العدو اقصى جهده لنقل التفكير المصري من ارادة الهجوم الى ضرورة الدفاع ، ثم كسر امكانية الهجوم » (هيكل — الاهرام ٢٢ أيار ١٩٧٠). وقالت الاهرام (٣ حزيران) أن ثمة تغيرا واضحا في ميزان القوى على الجبهة المصرية ضد اسرائيل ، وأن الاشهر القادمة ستشهد اختبارا عمليا لهذا التغير ، وربما تضاءل خلاله التفوق العسكري الاسرائيلي بصورة خطيرة . وقد عبر الفريق أول محمد فوزي عن تقدير مماثل في لقائه مع لجنتي العلاقات الخارجية والدفاع في مجلس الامة (الاهرام — اول حزيران) .

وفي التقدير الاسرائيلي أن معركة القناة الثانية تخاض الان . وقالت مجلة نوفيل اوبزرفاتور الفرنسية (عدد ١٨٨) أن الجنرالات الاسرائيليين قلقون للوضع على الجبهة المصرية ، وهم يقولون : اذا خسرنا معركة القناة سنذهب لمواجهة السوفيات فوق مصر ، واذا خسرها المصريون فسيأتي السوفيات لنجدتهم فوق القناة ، فالمواجهة اذن محتمة. وعلى هذا يدعو جنرالات متطرفون مثل مات بليد للقيام بهجوم وقائي ما دامت اسرائيل في مركز القوة . ويرد دايان ، ومن ورائه السياسيون : ينبغي الانتظار لمعرفة مدى تورط السوفيات ، ومدى استجابة الاميركيين، ومدى تأثير تورطهم في كمبوديا . كما يرى دايان التريث حتى عام ١٩٧١ تاريخ انتاج طائرات « سوبر ميراج » في اسرائيل . وقد هدد القادة الاسرائيليون بأنهم سيحولون دون اقامة قواعد صواريخ سام — ٣ في منطقة القناة ، حتى ولو أدى ذلك الى الاصطدام بالسوفيات . (دايان والون: لوموند ١٢ و ٣١ أيار) . وتحث اسرائيل الولايات المتحدة على تزويدها بصفقة الطائرات ، واتخاذ موقف علني واضح من « تورط السوفيات » ، وطلب دايان أن لا تتحول الولايات المتحدة الى نمر من ورق في الشؤون الدولية ، وزار ابا ايبان واشنطن في الشهر الماضي سعيا وراء السلاح ، ولحث المسؤولين في البيت الابيض على توجيه انذار للسوفيات يحد من تدخلهم في الشرق الاوسط ، وتأليب الرأي العام الغربي ضد هذا التدخل .

وتشير الاوساط الاسرائيلية الى أن الولايات المتحدة لم تستجب تماما للمطالب الاسرائيلية، فهي تدعو اسرائيل الى أن تعلن بوضوح استعدادها للانسحاب من الاراضي المحتلة في حال الوصول الى تسوية سلمية (غولدا مايير — لوموند ٩ أيار) ، وهي تعتقد بأن ميزان القوى لا زال الى جانب اسرائيل ، ومع ذلك فقد وعدت بتعويض ما يفقده سلاح الطيران الاسرائيلي خلال الاشهر المقبلة ، وريثما ينتهي تسليم صفقة الطائرات المعقودة عام ١٩٦٨ ، وكان المسؤولون الاميركيون قد أعربوا منذ أشهر عن ندمهم لانهم لا يسلمون صفقات الاسلحة الى اسرائيل سرا ، كما كانت تفعل فرنسا في السابق ، لتفادي الضجة التي يثيرها العرب واصدقاؤهم .

١٧ — وفي سياق المساعي الناشطة مجددا ينبغي الاشارة الى الجهود الاطلسية ، فقد زار وزير خارجية ايطاليا القاهرة ، قبل انعقاد مؤتمر وزراء خارجية دول حلف الاطلسي في روما في الشهر الماضي ، واعلن ضم مساعي ايطاليا الى الجهود الدولية بسبب تأثر مصالحها بالوضع في حوض البحر المتوسط .

١٨ — في خطاب اول ايار وجه الرئيس عبد الناصر نداء الى الرئيس الاميركي نيكسون حذر فيه من اتخاذ اجراءات ضد المصالح الاميركية في المنطقة العربية ، اذا ما قدمت الولايات المتحدة اية مساعدات عسكرية أو اقتصادية أو سياسية جديدة الى اسرائيل . وقال عبد الناصر « انه رغم كل ما حدث لم نغلق الباب نهائيا مع الولايات المتحدة ، وأن هناك لحظة فاصلة في العلاقات العربية الاميركية ، اما أن نكرس القطيعة الى الابد ، واما أن تكون بداية أخرى جادة ومحددة » وكرر المناشدة في خطاب القاه في الخرطوم يوم ٢٨ أيار .

١٩ — استؤنفت في واشنطن اخيرا محادثات أميركية سوفياتية (دوبرينين وسيسكو) لا يزال الاميركيون يصرون خلالها على وقف اطلاق النار وتحديد شحنات الاسلحة ، مقدمة لاحلال السلام ، بينما يطالب السوفيات بالاعلان عن قبول الانسحاب الكامل من جميع الاراضي العربية المحتلة . ويعتقد بأن فرنسا وبريطانيا تقبلان بهذا الشرط ، اذا كان هو ثمن الوصول الى الحل المنشود ، الا أن الولايات المتحدة ترى أن اسرائيل والصهيونية العالمية سوف تعتبران قبولها بهذا الشرط « خيانة » لاسرائيل و « هزيمة خطيرة » للولايات المتحدة (لوموند — ٢٩ أيار) .

روجرز ، وزير الخارجية الاميركية ،مع السفير الروسي دوبرينين ..

٢٠ — هل يعين هذا الاستعراض حدود المواقف والمصالح في الكر والفر الذي تمارسه الدول الكبرى في صراع الشرق الاوسط ؟

من الواضح أن الولايات المتحدة تضع في خدمة اسرائيل كل ما تملك من امكانات سياسية واقتصادية وعسكرية من أجل تأمين انتصارها الكامل ، ولكنها نتيجة ظروفها الداخلية ومتاعبها الجنوب شرق اسيوية، ونتيجة قبول العرب بتنازلات اساسية في سبيل الوصول الى حل سلمي ، تبدو غير متحمسة الى تجاوز حافة المواجهة مع السوفيات الى المواجهة نفسها ، الا اذا تعرض الوجود الاسرائيلي الى خطر دمار فعلي ، واسرائيل (بما تملك الان من مكاسب ، وبما يسلم به العرب) ابعد ما تكون عن مثل هذه المخاطر .

وفيما تتحول السياسة البريطانية الى ذيل « للاسد » الاميركي انسجاما مع واقع الحال، تغتنم فرنسا فرصة ذهبية لاستعادة نفوذها وتجديده في شمال افريقيا والمنطقة العربية ، دون أن تفرط بحق اسرائيل في الوجود المستقل والحدود الامنة والمعترف بها الخ ..

ويعتبر الاتحاد السوفياتي التزامه بالمساعدة على تحرير الاراضي العربية المحتلة (في ظروف بلدان المعسكر الاشتراكي ، وفي ظروف الصراع مع الصين) أمرا لا مجال للتهاون فيه ، وهو يتصرف من مركز قوة على الصعيد الدولي ما دامت مساعداته لا تذهب الى ابعد من تحرير الاراضي المحتلة في حرب حزيران ٦٧ ، ولا تمس كيان اسرائيل وتسلم بما يتبع ذلك من شروط التسوية السلمية حسب بنود قرار مجلس الامن . وهو ليس اقل احتراما من الولايات المتحدة لقوانين التعايش السلمي التي تعين الحدود التي يلتزم بها كل من الجبارين العالميين ازاء المشاكل العالمية . (وهذا لا ينتقص على أي حال من قيمة المساعدة السوفياتية كعامل رئيسي في الصمود العربي وفي عدم الاستسلام الذليل للقوة الاسرائيلية .)

اذا أضفنا الى الصورة الملامح التي يرسمها واقع الصراع : استحالة تحقيق انتصار اسرائيلي على غرار انتصار حزيران ٦٧ ، الضغوط الداخلية على حكومة مايير وعطف الرأي العام العالمي الذي تحركه الجاليات اليهودية الاميركية والعالمية على تيار غولدمان ، وقبول الجانب العربي بقرار مجلس الامن وكافة الالتزامات الناجمة عن هذا القبول، وحدود امكانات المقاومة الفلسطينية وحلفائها في مواجهة الموقف العربي الرسمي.. اذا أضفنا هذا كله يتضح خط سير الاحداث ، وضوحا لا مجال فيه للدهشة او انتظار المفاجآت ..

مشروع ناحوم غولدمان(رئيس المؤتمر اليهودي العالمي)

نشر ناحوم غولدمان (رئيس المؤتمر اليهودي العالمي) في الايام الثلاثة الاخيرة من ايار الماضي ، بحثا من ثلاث حلقات بعنوان« اسرائيل والسلام » . وقد عرض في الحلقة الاخيرة سبع نقاط تشكل ، في رأيه ، حلا ممكنا للنزاع العربي الاسرائيلي ، واضاف اليها نقطتين اخيرتين متعلقتين بالضمانات الدولية اللازمة لسلامة هذا الحل . وفي ما يلي نثبت تلخيصا للنقاط المذكورة ، وهي ترتكز كلها على مبدأ أول هو قبول اسرائيل بقرار مجلس الامن « وفق تفسيرها هي » لهذا القرار :

١ — أن يكون الحل شاملا ، لا مجزأ ، أي أن لا يتم الانسحاب من الاراضي المحتلة قبل ابرام اتفاق كامل .

٢ — اذا لم يكن من الممكن توقيع معاهدة صلح قانونية ، فان على الدول العربية أن توقع اتفاقا تتعهد بموجبه بانهاء حالة الحرب وعدم انتهاك الحدود الاسرائيلية ومنع المجموعات الارهابية من العمل على أراضيها .هذا على أن تطالب اسرائيل ، بعد ذلك ، بفتح الحدود من الجانبين أمام المسافرين والبضائع.

٣ — تضمن ج. ع. م. حرية الملاحة في العقبة والسويس .

٤ — تتم تعديلات طفيفة في الحدود — لصالح اسرائيل — عند اللطرون وقلقيلية ، وينزع السلاح نزعا دائما عن الاراضي المحتلة ،وترابط فيها قوات دولية لا يمكن سحبها الا بموافقة الطرفين العربي والاسرائيلي معا ، اوبعد ابرام معاهدة صلح . ويقتضي ذلك ان تقبل اسرائيل بحضور — ولو رمزي — لهذه القوات على أراضيها .

٥ — يتفق على مصير قطاع غزة بين اسرائيل والاردن . فمن المشكوك فيه أن ترغب مصر في استعادة هذا القطاع مع المائتي الف فلسطيني الذين يقيمون فيه . ومن المشكوك فيه ايضا أن تصر اسرائيل على امتلاكه ، للسبب نفسه.

٦ — تصر اسرائيل على وحدة القدس وتشجع الهجرة اليهودية اليها ، دون أن يعني ذلك بالضرورة ضم المدينة قانونيا الى اسرائيل .لكن عاصمة اسرائيل تبقى في القدس وتبقى الاكثرية في هيئات المدينة الادارية لليهود .ويبحث في امكان منح الملك حسين « وضعا » خاصا في الاشراف على المدينة وفي كيفية ادارة الاماكن الدينية المسيحية والاسلامية وذلك في ظل نظام دولي يضمن وضع المدينة الجديد وفي ظل استقلال ذاتي يتمتع به سكانها في ادارة شؤونها .

٧ — يعترف بحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة ، على أن تزاد التعويضات المالية للباقين منهم ، في سبيل التقليل من عدد العائدين . ويشجع الذين يختارون البقاء خارج اسرائيل ، على الهجرة الى بلدان اميركا اللاتينية مثلا ، او على الاستيطان في البلدان العربية القليلة السكان نسبيا (سوريا ، العراق ، ليبيا) .

أما النقطتان المتعلقتان بالضمانات الدولية، فهما التاليتان :

١ — تضمن الدولتان الكبيرتان أو مجلس الامن في مجموعه سلامة الحدود في المنطقة بعد تعيينها ، وتتعهدان بالمحافظة على السلام فيها وبالتدخل حالا في حال تعرض هذا السلام للخطر.

٢ — يبرم اتفاق دولي غايته الحد من شحنات السلاح الى المنطقة ، وتشمل مراقبة التسلح الدولية منع دول المنطقة من حيازة الاسلحة النووية .

بيان سياسي صادر عن
الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين

لنجعل من ذكرى « ٥ » حزيران مناسبة تشديد النضال ضد الصهيونية والامبريالية والرجعية :

- من اجل بناء وتعزيز الجبهة الوطنية الاردنية ـ الفلسطينية المتحدة
- من اجل دحر مؤامرات تطويق وتصفية المقاومة واحباط التسوية الاستسلامية
- من اجل تعزيز سلطة الجماهير الثورية المسلحة والمنظمة في المجالس الشعبية

يا جماهير شعبنا الباسل ....

تمر اليوم ذكرى الهزيمة المخجلة التي لحقت بأمتنا العربية نتيجة تخاذل الطبقات العربية الحاكمة وإنهيارها أمام وطأة الهجوم الصهيوني الامبريالي . لقد كانت هجمة حزيران طعنة موجهة الى حركة التحرر الوطني الفلسطينية والعربية ، تستهدف فرض الوجود الاسرائيلي غير المشروع على ارض وطننا واجبار الشعوب العربية على الرضوخ والتسليم بالامر الواقع الامبريالي ، لكي تبقى اسرائيل قاعدة ورأس حربة للاستعمار الجديد في محاولاته الرامية الى السيطرة على مقدرات بلادنا ونهب ثرواتها وضمان استمرار مصالحه الاحتكارية على حساب تحررنا الوطني.

لقد استغلت اسرائيل، والقوى الامبريالية التي تدعمها وعلى رأسها الولايات المتحدة ، استغلت تخاذل الطبقات الحاكمة العربية وسياساتها المحافظة المعادية للجماهير ، من اجل فرض الهزيمة على امتنا فهذه الانظمة الحاكمة ،التي ظلت عشرين عاماً تتاجر بقضية تحرير فلسطين كانت في الواقع تقفل امام شعبنا الطريق الوحيد الذي يمكن ان يؤدي الى التحرير ، طريق تسليح وتعبئة الجماهير وتنظيمها في كتائب الميليشيا واطلاق حرياتها الديمقراطية والاستجابة لمصالحها المباشرة اعداداً لها لخوض حرب وطنية ثورية طويلة الامد لتصفية الوجود الاسرائيلي المحتل . واستمرت بعض هذه الانظمة فوق ذلك محافظة على تحالفها الوطيد مع الامبريالية ، حماة اسرائيل وحلفائها ، وجعلت مناطق واسعة من وطننا مرتعاً للاحتكارات الامبريالية وللقواعد العسكرية الاستعمارية التي كانت تشكل صمام أمن للوجود الاسرائيلي في المنطقة .

يا جماهير شعبنا البطل ....

لم تكن هزيمة حزيران هزيمة لشعوبنا العربية المناضلة ، بل كانت هزيمة لتلك الطبقات الحاكمة التي تتناقض مصالحها الاستغلالية مع مستلزمات التحرير الوطني الكامل . ولقد قدمت الشعوب الثورية وعلى رأسها الشعب الفلسطيني الشجاع ، قدمت ردها الواضح على العدوان الاسرائيلي بنمو وتعاظم حركة المقاومة المسلحة التي انطلقت بعد ٥ حزيران لتؤكد ان شعبنا لن يتقاعس عن مجابهة العدوان ولن يرضى بالاستسلام للهجمة الامبريالية ، في الوقت الذي واصلت فيه الانظمة الحاكمة سياسة التخاذل والانهزامية الوطنيه ورضخت بقرار مجلس الامن الاستعماري الذي ينص على الاعتراف بحق اسرائيل المزعوم في الحياة والحفاظ على حدود آمنة كإحدى دول المنطقة.

والیوم وبعد مرور ثلاث سنوات على الهزيمة تعمل هذه الانظمة ، وعلى رأسها الرجعية الحاكمة في لبنان والاردن ، على خدمة مخططات اسيادها الامبرياليين الذين ارعبتهم الموجة الثورية التي فجرتها المقاومة المسلحة ، فاندفعوا في محاولة للحفاظ على وجودهم ومصالحهم في المنطقة لتكثيف جهودهم من اجل التوصل الى تسوية سياسية رجعية ـ استعمارية تتناقض مع حق شعبنا في تقرير مصيره ، ومن اجل جعل عام ١٩٧٠ عاماً للتصفية النهائية للقضية الفلسطينية ولحركة المقاومة المسلحة .

ففي الوقت التي تواصل فيه اسرائيل اعتداءاتها المتكررة لتمشيط جنوب لبنان وغور الاردن وضرب المقاومة عسكرياً ، تقف غولدا مائير في برلمان العدو لتعلن التزام حكومتها بقرار مجلس الامن التصفوي وعدم اصرارها على المفاوضات المباشرة ، مقدمة بذلك للحكام العرب مخرجاً استسلامياً وحيداً من المأزق الذي يجدون أنفسهم فيه وفاتحة امامهم الطريق للتقدم نحو تسوية قد تحفظ لهم انظمتهم ومصالحهم إلا انها تشكل ضربة قاصمة لحق شعبنا ولحركة التحرر الوطني العربية بأكملها . وفي الوقت نفسه تقوم الرجعية العربية بتنفيذ حصتها من هذه المؤامرة السوداء ، فترتفع الدعوات المشبوهة الى تأليف ما يسمى بالحكومة الفلسطينية في محاولة لترسيم حركة المقاومة وابعادها عن طابعها الثوري التحرري، وتشتد حملات التطويق للكفاح المسلح ، في لبنان حيث اصدر الوزير « الوطني » المزعوم جنبلاط تعليماته المشبوهة بمنع حمل السلاح وحظر اطلاق الصواريخ في جنوب لبنان ، تلك التعليمات التي سيكتشف قريباً استحالة تنفيذها ازاء اصرار شعبنا على ممارسة حقه في حمل السلاح دفاعاً عن وطنه وحقه في الحياة ، وفي الاردن حيث تفرض الرجعية القيود المتزايدة على تصاعد الكفاح المسلح (في غور الصافي ، والعقبة، والغور الشمالي) وتطلق عملائها المسلحين في كل مكان لإفتعال حوادث اطلاق النار وإغتيال المناضلين وإرهاب المواطنين وإثارة البلبلة والقلق، بينما تستمر في اختلاق المنظمات الفاشية تحت اسماء مختلفة ، مثيرة النعرات الاقليمية والعشائرية لتمزيق وحدة الشعب الاردني ـ الفلسطيني التي توطدت تاريخياً من خلال عشرين سنة من الحياة المشتركة وتعمدت في بوتقة النضال الدامي العنيد ضد العدو الاجنبي المحتل.

إلا أن هذه المؤامرة السوداء لن تمر. فجماهيرنا الثورية التي اعلنت تصميمها على متابعة الكفاح حتى نهايته المظفرة ، لن تلبث ان تجد طريق الرد الحاسم على كل هذه التحركات المشبوهة . وشعبنا اليوم يتطلع الى حركة المقاومة ، إذ تلتقي فصائلها جميعاً ولاول مرة في المجلس الوطني السابع في القاهرة ، لاتخاذ الاجراءات الضرورية لاحباط ودحر المحاولات الرامية الى تصفية الحركة الوطنية الثورية ورفض الاستسلام على شعبنا ، فعلى عاتق المجلس الوطني السابع تقع مهمة تطوير حركة المقاومة ككل الى مستوى انجاز المهام التي يفرضها التصدي لهذه المؤامرة البشعة ، ان الجماهير الثورية وهي ترفع في ذكرى الهزيمة رايات النضال الدائب والطويل النفس من اجل النصر ، تطالب المجلس الوطني السابع بالعمل من اجل :

١ – توطيد وحدة القوى الوطنية الاردنية ـ الفلسطينية وتحويل منظمة التحرير الى اطار تنظيمي صالح لجبهة تحرير وطنية فلسطينية ـ اردنية متحدة .

٢ – تعزيز المكسب العظيم الذي احرزه شعبنا بقيام القيادة الموحدة واقرار تشكيل اللجنة المركزية على اساس بيان الوحدة الصادر في ٧٠/٥/٦

٣ – الغاء الوصاية العربية الرسمية على العمل الوطني الفلسطيني وادانة سياسة مؤتمرات القمة وكافة الميول الاستسلامية والانهزامية .

٤ – اتخاذ الاجراءات الكفيلة بتعبئة وتسليح الجماهير الفلسطينية والعربية على اوسع نطاق وتنظيم كتائب الميليشيا الموحدة لدعم المقاومة وحماية ظهرها من الطعنات الغادرة من الخلف .

٥ – فضح واستنكار المحاولات الرامية الى فرض الحلول الاستسلامية ممثلة بقرار مجلس الامن التصفوي واتخاذ الاجراءات الكفيلة بدحرها واحباطها .

٦ – فضح واستنكار المخططات الهادفة الى تطويق المقاومة وتقييدها واتخاذ الاجراءات الكفيلة بضمان حرية التحرك والانتقال والعمل العسكري والسياسي والاعلامي والمالي لكافة فصائل المقاومة دون استثناء في جميع الاقطار العربية .

في ٥ حزيران ١٩٧٠ ، تقف جماهيرنا الثورية وقفة رجل واحد لتثبيت اقدامها على طريق الرد عن هزيمة ٥ حزيران ٦٧ ، رافعة بتصميم واصرار رايات الحرب الشعبية طويلة الامد ضد الامبريالية والصهيونية والرجعية ، مؤكدة بعزم لايلين ارادتها في اخذ مصائرها بايديها وبناء وتعزيز سلطتها الثورية ممثلة في المجالس الشعبية المنتخبة ، هاتفة بصوت موحد هادر :

تسقط الحلول الاستسلامية
يسقط قرار مجلس الامن التصفوي
عاشت المقاومة المسلحة والحرب الشعبية
لا تنسيق ولا تطويق ولا مؤتمرات قمة
لا سلطة فوق سلطة المقاومة
عاشت الجبهة الوطنية الاردنية ـ الفلسطينية المتحدة
عاشت سلطة المجالس الشعبية المنتخبة

٥ حزيران ١٩٧٠

الجبهة الشعبية الديمقراطية

سجل الأحداث ١٩٦٧ - ١٩٧٠

١٩٦٧

١٧ نيسان : طلبت ج. ع. م. سحب قوات الطوارىء الدولية من سيناء .

٢٣ نيسان : اغلقت ج. ع. م. خليج العقبة في وجه السفن الاسرائيلية .

أول حزيران : تشكيل حكومة ائتلاف وطني في اسرائيل .

٥ حزيران : بدء العدوان الاسرائيلي على مصر وسوريا والاردن .

٩ و ١٠ حزيران : قرار الرئيس عبد الناصر بالتنحي والمظاهرات الشعبية التي حملته على الغاء قراره .

ـ ادان مؤتمر الدول الاشتراكية السبع في موسكو التواطؤ الاسرائيلي الامبريالي وأنذر بأنه سيعمل كل ما هو ضروري لمساعدة الدول العربية على توجيه ضربة الى اسرائيل اذا لم توقف أعمالها العسكرية ضد الدول العربية وتسحب قواتها الى ما وراء خطوط الهدنة .

٢٠ حزيران : اعلن ديغول أن اسرائيل هي البادئة بالعدوان على الدول العربية وربط بين العدوان في الشرق الاوسط وحرب فيتنام .

١٢ تموز : قرر مؤتمر زعماء الاحزاب الشيوعية وحكومات الدول الاشتراكية دعم وسائل الدفاع للدول العربية .

٢٩ تموز : مؤتمر القمة العربي الرابع في الخرطوم ، واتفاق عبد الناصر وفيصل على تسوية مشكلة اليمن .

٢ أيلول : قرار مؤتمر القمة بمساعدة ج. ع. م. والاردن ورفض الصلح او الاعتراف أو التفاوض مع اسرائيل .

ـ قررت السعودية استئناف ضخ البترول الى جميع الدول دون استثناء .

٦ أيلول : قرر المؤتمر الاقتصادي المنبثق عن مؤتمر موسكو للاحزاب والحكومات في الدول الاشتراكية تقديم المساعدات لتنمية اقتصاديات الدول العربية المتضررة بالعدوان وتقدير احتياجاتها بمبلغ ٣٦٠ مليون جنيه استرليني .

٢١ تشرين الاول : اغرقت زوارق الطوربيد المصرية المدمرة الاسرائيلية ايلات .

٢٢ تشرين الثاني : وافق مجلس الامن على المشروع البريطاني لحل ازمة الشرق الاوسط .

٢٣ تشرين الثاني : القى عبد الناصر خطابا في افتتاح مجلس الامة اعلن فيه أن ما يؤخذ بالقوة لن يسترد بغير القوة ، وأن المشروع البريطاني ليس كافيا لحل الازمة ولا بد من الانسحاب الكامل ، وان لا مرور من قناة السويس لانها جزء من قضية فلسطين الاصلية . وأن القدرة الحقيقية للقوات المسلحة في ج. ع. م. الان تفوق مقدرتها الحقيقية قبل بدء المعارك .

١٨ تشرين الثاني : وصل غونار يارينغ الى القاهرة لبدء اتصالاته بشأن ازمة الشرق الاوسط .

١٩٦٨

٤ كانون الثاني : زار اشكول رئيس وزراء اسرائيل ، واشنطن واجتمع بجونسون .

٢١ كانون الثاني : اعلن في اسرائيل اندماج الاحزاب العمالية الثلاثة : الماباي ، احدوت هعفودا ، رافي في حزب واحد هو حزب العمل الاسرائيلي .

٢١ اذار : معركة الكرامة في الاردن .

٢٢ اذار : اصدر الاتحاد السوفياتي بيانا رسميا دعا الى ضرورة تنفيذ اسرائيل قرار مجلس الامن .

٣٠ اذار : اعلن عبد الناصر برنامج ٣٠ مارس لاعادة بناء الحياة السياسية في البلاد .

ـ دعا الرئيس الاميركي جونسون لمفاوضات بين العرب واسرائيل على اساس النقاط الخمس التي أعلنها في ١٩ حزيران ١٩٦٧.

١٦ نيسان : اعلنت فتح اختيار ياسر عرفات متحدثا رسمياً باسمها .

٢٢ نيسان : بدأت اسرائيل باقامة حاجز من الاسلاك المكهربة والالغام على خطوط المواجهة مع الاردن وتعهدت الولايات المتحدة بتمويل العملية .

٤ تموز : زيارة عبد الناصر للاتحاد السوفياتي .

١٠ تموز : اجتمع المجلس الوطني الفلسطيني في القاهرة وقرر رفض قرار مجلس الامن واكد أن الكفاح المسلح هو طريق التحرير.

١٤ تموز : مؤتمر وارسو للدول والاحزاب الشيوعية لمواجهة الاعمال العدوانية في فيتنام والشرق الاوسط .

٢٦ تموز : سفر عبد الناصر الى الاتحاد السوفياتي للعلاج في تسخالطوبو .

٧ اب : معركة المدافع على السويس وتدمير جزء من خط بارليف .

٢ كانون الاول : اجتماع المؤتمر القومي للاتحاد الاشتراكي العربي لبحث احداث الطلبة في الاسكندرية في تشرين الثاني .

٧ كانون الاول : رحلة سكرانتون الى الشرق الاوسط .

٢٧ كانون الاول : اصدرت الخارجية الأميركية بلاغا يتضمن تسليم ٥٠ طائرة فانتوم لاسرائيل قبل نهاية ١٩٦٩ .

٢٨ كانون الاول : هاجمت القوات الاسرائيلية مطار بيروت .

١٩٦٩

٧ كانون الثاني : قرر ديغول فرض الحظر الكامل على تسليم الاسلحة لاسرائيل .

أول شباط : انتخب المجلس الوطني الفلسطيني ياسر عرفات رئيسا للمجلس .

١٨ شباط : تشكيل قيادة الكفاح المسلح الفلسطيني .

١٧ اذار : تشكيل حكومة جديدة في اسرائيل برئاسة غولدا مايير .

٢ نيسان : تشكيل القيادة العامة للكفاح المسلح الفلسطيني من ممثلين عن مختلف المنظمات .

٣ نيسان : بدء المحادثات الرباعية حول ازمة الشرق الاوسط .

٢٣ نيسان : احداث دامية في لبنان تأييدا لحرية العمل الفدائي .

٢٥ أيار : اعلان الثورة في السودان وتشكيل مجلس قيادة الثورة برئاسة اللواء جعفر النميري .

٢١ اب : اشتعلت النار في المسجد الاقصى في القدس .

أول ايلول : استولى الضباط الاحرار في ليبيا على الحكم واعلن قيام الجمهورية الليبية .

ـ مؤتمر قمة دول المواجهة في القاهرة .

٣ ايلول : بدء اجتماعات المجلس الوطني الفلسطيني وانتخاب ياسر عرفات رئيسا لمنظمة التحرير .

٢٠ أيلول : عودة المحادثات الرباعية .

٢١ أيلول : بيان للدول الاربع الكبرى بضرورة تطبيق قرار مجلس الامن .

٢٢ أيلول : افتتاح مؤتمر القمة الاسلامي في الرباط .

٢٤ أيلول : محادثات بين نيكسون وغولدا مايير لتزويد اسرائيل بالمال والسلاح .

١٣ تشرين الاول : اصدرت السفارة الاميركية في بيروت بيانا تتعهد فيه بحماية سيادة لبنان وسلامة أراضيه .

١٥ تشرين الاول : اعلنت السفارة الاميركية في تل ابيب أن الرعايا الاسرائيليين من أصل أميركي يستطيعون الاحتفاظ بجنسيتهم حتى وان تطوعوا للخدمة في الجيش الاسرائيلي .

١٧ تشرين الاول : الازمة الناجمة عن دخول الفدائيين القطاع الاوسط في لبنان .

٣٠ تشرين الاول : اعلن شيلبين عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي السوفياتي أن موسكو تعتبر نضال الوطنيين الفلسطينيين نضالا عادلا ووطنيا ومناهضا للامبريالية .

٣ تشرين الثاني : اتفاق القاهرة بين السلطة اللبنانية والمقاومة الفلسطينية .

٦ تشرين الثاني : خطاب ناصر واعلان فشل الحلول السلمية .

٢٧ تشرين الثاني : صدر بيان عن ٦ دول اشتراكية بتأييد نضال الشعوب العربية .

٢١ كانون الاول : مؤتمر القمة العربي الخامس في الرباط .

٣١ كانون الاول : رسائل كوسيفين الى رؤساء فرنسا وبريطانيا وأميركا حول الشرق الاوسط .

١٩٧٠

٢٥ كانون الثاني : رسالة نيكسون الى مؤتمر المنظمات اليهودية في الولايات المتحدة .

٧ شباط : مؤتمر دول المواجهة الثاني في القاهرة « ناصر ، الاتاسي ، حسين ، عماش والنميري » .

٩ شباط : وصول وفد فلسطيني برئاسة عرفات الى موسكو .

١٠ شباط : روجرز يزور المغرب وتونس في نطاق جولة افريقية .

١٩ شباط : اسرائيل تقصف مصنعا في أبي زعبل وتقتل ٧٠ عاملا .

١٠ اذار : سيسكو يزور الشرق الاوسط .

٢٢ اذار : وصول وفد فلسطيني برئاسة عرفات الى الصين .

٣٠ اذار : اسرائيل تتهم بأن طيارين سوفيات يسهمون في الدفاع عن سماء ج.ع.م.

٦ نيسان : بيان منظمات المقاومة عن الدورة السابعة للمجلس الوطني والوحدة الوطنية .

أول ايار : خطاب عبد الناصر وتوجيه نداء لنيكسون .

٣٠ أيار : الدورة السابعة للمجلس الوطني الفلسطيني في القاهرة .

العدد ٨ من مواقف عن المقاومة الفلسطينية

صدر العدد الثامن من مواقف حافلا بمواضيع عديدة عن حركة المقاومة الفلسطينية، ويحاول هذا العدد ـ كما قدمت ذلك هيئة التحرير ـ أن يضع أمام حركة الثورة الفلسطينية بعض وجهات النظر السائدة بين أوساط المثقفين العرب .. وسيلاحظ القارىء أن الروح النقدية هي التي توجه معظم الدراسات ، وأن هذه الروح تصدر عن رفض العاطفة التمجيدية المبتذلة ، وعن الحرص على حركة الثورة الفلسطينية ضوؤنا الوحيد في الظلام الغامر .

وقد ساهم في هذا العدد : ناجي علوش ، نزار قباني ، محمود الريماوي ، عبد الله عبد الدائم ، غسان كنفاني ، محمد برادة ، ابراهيم بدران ، شفيق الحوت ، جبران مجدلاني ، عصام نعمان ، رجا يازجي ، بسام طيبي .

الحرية

اسبوعية سياسية عربية

بيروت ● الاثنين ١٥–٦–١٩٧٠ ● العدد ٥١٩ — السنة الحادية عشرة — الثمن ٢٥ ق. ل. AL - HOURRIAH No 519 ● 15—6 — 1970 BEYROUTH

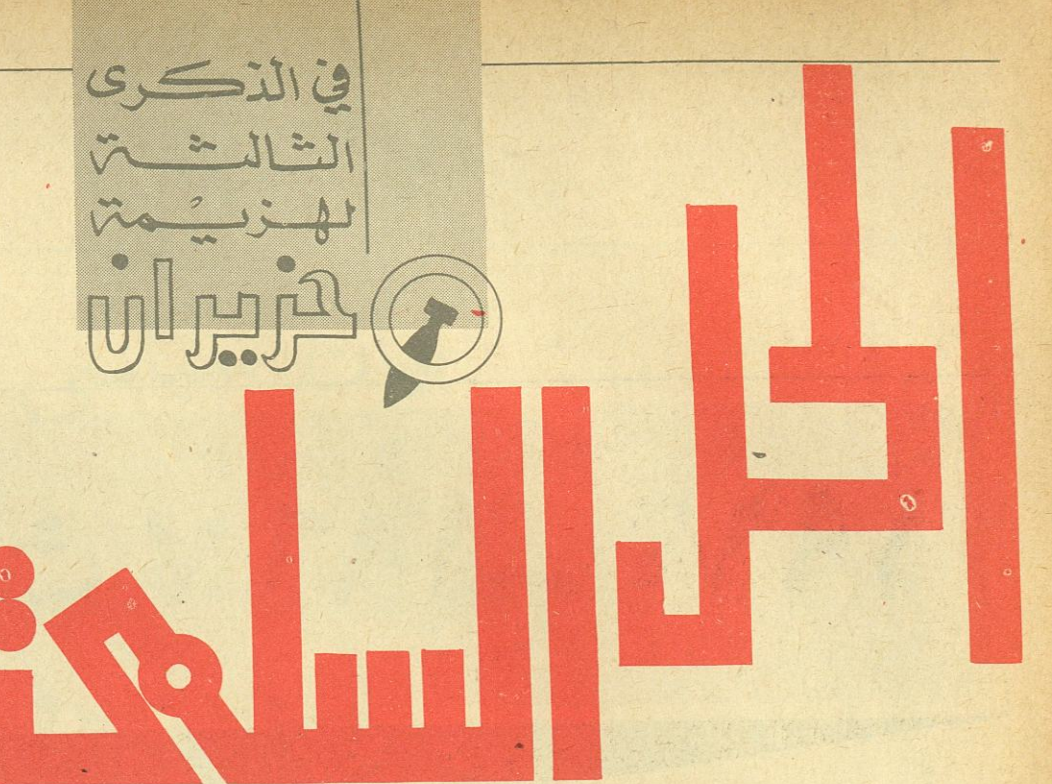
على هامش إقتراحات غولدمان: حوار الأوضاع العربيّة - الاسرائيلية

مؤامرة النظام الأردني على المقاومة الفلسطينية

المقاومة تخوض معركة إحباط الحل السلمي في عمان

صمت جميع الانظمة العربيّة عن المجزرة يوضح إرتباط تنفيذ الحل السلمي بتصفية المقاومة وقمع الحركة الجماهيرية

ناصر بن جميل



في ١٠ مشاريع دوليّة وعربيّة واسرائيلية

قرار مجلس الامن الدولي : ٢٢ تشرين الثاني ١٩٦٧

ان مجلس الامن ، اذ يعرب عن قلقه المتواصل بشان الوضع الخطر في الشرق الاوسط ، واذ يؤكد على عدم السماح بالاستيلاء على الاراضي بواسطة الحرب وعلى الحاجة الى العمل من أجل سلام عادل ودائم تستطيع كل دولة في المنطقة أن تعيش في ظله بأمان ، واذ يؤكد أيضا أن جميع الدول الاعضاء بقبولها ميثاق الامم المتحدة قد التزمت بالعمل وفقا للمادة الثانية من الميثاق :

١ — يؤكد أن تحقيق مبادىء الميثاق يتطلب اقامة سلم عادل ودائم في الشرق الاوسط يتضمن المبداين التاليين :

أ — سحب القوات المسلحة الاسرائيلية من اراض احتلتها خلال الصدام الاخير .

ب — انهاء جميع ادعاءات وحالات الحرب واحترام والاعتراف بسيادة ووحدة أراضي كل دولة في المنطقة وكذلك استقلالها السياسي وحقها في العيش بسلامضمن حدود امنة ومعترف بها في منأى عن التهديد أو استخدام القوة .

د — يؤكد المجلس أيضا ضرورة ما يلي :

أ — ضمان الملاحة في الممرات المائية الدولية في المنطقة .

ب — تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين .

ج — ضمان السيادة الاقليمية والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة من خلال اجراءات بينها اقامة مناطق مجردة من السلاح .

٣ — يطلب من الامين العام تعيين ممثلخاص للذهاب الى الشرق الاوسط كي يقيم ويحتفظ باتصالات مع الدول المعنية بغية تحقيق اتفاق والمساعدة في الجهود المبذولة للوصول الى تسوية سلمية مقبولة طبقا للنصوص والمبادىء الواردة في مشروع القرار هذا .

٤ — يطلب المجلس من الامين العام أن يقدم اليه تقريرا حول تقدم جهود الممثل الخاص في اقرب وقت ممكن .

نقاط جونسون الخمس (١٩ حزيران ١٩٦٧)

١ — لكل دولة في المنطقة حق اساسي في العيش .

٢ — احقاق الحق بالنسبة للاجئين .

٣ — احترام حقوق الملاحة .

٤ — تجنب سباق التسلح في الشرق الاوسط .

٥ — احترام الاستقلال السياسي ووحدة اراضي جميع دول المنطقة .

مشروع ايغال ألون نائب رئيس الوزراء الاسرائيلي وزعيم حزب احدوتهعفودا

١ — اعلان الحكومة الاسرائيلية أن نهر الاردن ووسط البحر الميت يشكلان حدود اسرائيل مع شرق الاردن .

٢ — ايجاد « شريط أمن » عرضه ١٥ — ٢٥ كيلو مترا على طول نهر الاردن ، من الشمال الى ما فوق أريحا ، واخر يمتد من الجنوب الى نقطة تبعد بضعة كيلو مترات عن اريحا ، وتؤلف اريحا وجسر اللنبي الممر الذي يربط شرق الاردن بنابلس والخليل اللتين تعودان للاردن . ويكون اتساع الشريطين شاملا منطقة قليلة السكان (١٤ الف نسمة منهم ٨ الاف في أريحا) .

٣ — اقامة اكثر من ٢٠ نقطة سكناسرائيلية على طول الشريطين تختار وفقا لامن اسرائيل .

٤ — ايجاد خطة لقضية اللاجئين الفلسطينيين .

٥ — ضم قطاع غزة رسميا لاسرائيل .

٦ — قيام مفاوضات مع ممثلي عرب فلسطين لايجاد منطقة مستقلة .

٧ — تأمين وجود مادي لاسرائيل في شمال سيناء حتى العريش ، وفي الجنوب حتى شرم الشيخ .

٨ — منح الاردن طريق ترانزيت الى مرافىء اسرائيل .

نقاط ايبان التسع المقدمة للجمعية العمومية للامم المتحدة في تشرين الاول ١٩٦٨

١ — اقرار سلم عادل ودائم يتم التفاوض بشأنه ويعبر عنه بشكل عقد .

٢ — التعاون مع يارينغ لاقرار حدود امنة ومعترف بها منسجمة مع أمن اسرائيل وكرامة الدول العربية .

٣ — اعلان متبادل بعدم الاعتداء .

٤ — الحدود المفتوحة : الابقاء على حرية الحركة القائمة حاليا في القطاع الاسرائيلي والاردني وانماؤها . علينا أن نتبع مثل الحدود المفتوحة كما في بعض اجزاء اوروبا الغربية .

٥ — الملاحة : حرية الملاحة والحقوق المتساوية في السويس والعقبة .

٦ — اللاجئون : مؤتمر لدول الشرقالاوسط تشترك فيه الحكومات التي تقدم مساعدات للاجئين والوكالات المتخصصة في الامم المتحدة ، لوضع خطة خمسية لحل مشكلة اللاجئين في اطار سلام دائم ودمج اللاجئين في حياة منتجة .

٧ — القدس : وضع الاماكن المقدسة تحت مسؤولية الذين يملكونها .

٨ — الاعتراف بالسيادة وبسلامة الاراضي وبالحق في الحياة الوطنية بموجب تعهدات تعاقدية واضحة ترتبط بها اسرائيل وكل من الدول العربية على حدة باسمها .

٩ — التعاون الاقليمي : استخدام مشترك للموارد وطرق المواصلات .

وأصر ايبان على أن يتم ذلك عن طريق المفاوضات المباشرة .

الخطة السوفياتية لتنفيذ قرار مجلس الامن : كانون الثاني ١٩٦٩

١ — تعلن اسرائيل والدول العربية استعدادها لانهاء حالة الحرب والتوصل الى حل سلمي للمشكلة بعد انسحاب القوات الاسرائيلية من الاراضي العربية المحتلة ، وتعلن اسرائيل استعدادها لان تبدأ في موعد محدد سحب قواتها .

٢ — تقوم الدول العربية واسرائيل ، في موعد انسحاب القوات الاسرائيلية الذي يتم على مراحل وتحت رقابة الامم المتحدة ، بايداع الامم المتحدة الوثائق المقابلة المتعلقة بانهاء حالة الحرب وباحترام والاعتراف بسيادة كل دولة في المنطقة وبوحدة اراضيها واستقلالها السياسي وحقها في العيش بسلام وأمن داخل حدود امنة ومعترف بها — يتفق بعد الانسحاب على الحدود الامنة والمعترف بها مع ارفاق الخرائط المقابلة — حرية الملاحة في الممرات المائية الدولية ، الحل العادل لمشكلة اللاجئين وحدة أراضي كل دولة في المنطقة واستقلالها السياسي (عن طريق وسائل قد يكون بينها اقامة مناطق منزوعة السلاح) .

٣ — خلال الشهر التالي تنسحب القوات الاسرائيلية من جزء من الاراضي العربية الى خطوط يتفق عليها في سيناء والضفة الغربية وكذلك من الاراضي السورية (على سبيل المثال ٣٠ — ٤٠ كيلو مترا من قناة السويس) عند ذاك ترسل ج. ع. م. قواتها الى منطقة القناة وتبدأ في تطهيرها لاستئناف الملاحة .

٤ — خلال الشهر التالي تنسحب اسرائيل الى خطوط ما قبل ٥ حزيران ٦٧ وتعود الادارة العربية الى هذه المناطق المحررة . خلال هذه المرحلة تعلن ج. ع. م. واسرائيل او ج.ع.م وحدها قبولها تمركز قوات الامم المتحدة قرب الخط القائم قبل ٥ حزيران ٦٧ في سيناء وشرم الشيخ وغزة ، اي استعادة الحالة التي كانت قائمة سابقا . يتخذ مجلس الامن قرارا بايفاد قوات الامم المتحدة ، ويؤكد مبدأ حرية الملاحة لسفن كافة البلاد في تيران والعقبة .

٥ — بعد انسحاب القوات الاسرائيلية الى الحدود الدولية التي تخطط بواسطة مجلس الامن أو عن طريق وثيقة متعددة الاطراف ، تدخل الوثائق السابق ايداعها من قبل الدول العربية واسرائيل موضع التنفيذ ، ويتخذ مجلس الامن طبقا لنصوص ميثاق الامم المتحدة قرارا عن الضمانات الخاصة بالحدود العربية الاسرائيلية (وضمانات الدول الاربعالاعضاء الدائمين في مجلس الامن غير مستبعدة) .

نقاط الملك حسين الست التي قدمها في واشنطن باسمه واسم الرئيس عبد الناصر : نيسان ١٩٦٩

١ — انهاء جميع الاعمال العدائية .

٢ — الاحترام والاعتراف « بالسيادة وسلامة الاراضي والاستقلال السياسي لجميع بلدان المنطقة » .

٣ — الاعتراف بحق الجميع في العيشبسلام داخل حدود امنة ومعترف بها وفي منأى عن الاخطار والاعمال الحربية .

٤ — ضمان حرية الملاحة في خليج العقبة وقناة السويس للجميع .

٥ — ضمان حصانة اراضي جميع بلدان المنطقة بكل الوسائل اللازمة بما في ذلك اقامة مناطق مجردة من السلاح .

٦ — قبول حل عادل لمشكلة اللاجئين العرب .

مشروع روجرز للتسوية المصرية الاسرائيلية المقدم الى دوبرينين في ٢٨ تشرين الاول ١٩٦٩

١ — ج. ع. م. واسرائيل توقعان اتفاق عدم اعتداء ، بكل ما ينجم عنه من التزامات سلام .

٢ — تفاصيل الاتفاق المتعلقة بضمانات الامن تبحث بين الطرفين باشراف يارينغ ، وباتباع الوسائل التي سبق أن اتبعت عند توقيع اتفاقات الهدنة في رودوس عام ١٩٤٩ .

٣ — تنسحب القوات الاسرائيلية من الاراضي المصرية المحتلة . تتعهد ج. ع. م. باحترام السلام .

٤ — ايجاد حل سريع لمشكلة اللاجئين .

٥ — تبقى القدس موحدة ، ومفتوحة لجميع الاشخاص من مختلف الدول والمعتقدات وتأخذ ادارتها بعين الاعتبار مصالح جميع سكانها من مختلف الجاليات الدينية .

مشروع يوست للتسوية الاردنية الاسرائيلية قدمه الى المحادثات الرباعية في ١٨ كانون الاول ١٩٦٩

١ — انسحاب اسرائيل من معظم الاراضي المحتلة في حرب حزيران ٦٧ ، الى خطوط هدنة ١٩٤٩ مع بعض التعديلات (تبقى منطقة اللطرون التي تقع على الطريق الرئيسي بين تل ابيب والقدس مع اسرائيل) .

٢ — توقيع اتفاق سلام بين البلدين : الاعتراف بالسيادة المتبادلة والحدود المستقرة .

٣ — يلتزم الاردن بالحيلولة دون نشاط الفدائيين من على أرضه .

٤ — للاجئين الفلسطينيين الحق بالعودة أو التعويض عليهم ، ولاسرائيل قبول عدد محدود منهم .

٥ — مستقبل غزة يكون موضع بحث بين الاسرائيليين والاردنيين .

اخر مقترحات سوفياتية: كانون الثاني ١٩٧٠

١ — انسحاب القوات الاسرائيلية الىخطوط ما قبل ٥ حزيران ٦٧

٢ — عند بدء الانسحاب تودع وثيقة لدى الامم المتحدة ، وتتوقف أعمال القتال ، ولا تتوقف حالة الحرب رسميا الا عند وصول القوات الاسرائيلية الى خطط ٥ حزيران .

٣ — يضمن الحدود مجلس الامن والدول الاربع الكبرى ، الاعضاء الدائمون فيه ، وتقام على جانبي الحدود مناطق منزوعة السلاح .

٤ — بقرار من مجلس الامن وبموافقة ج. ع. م. ترابط قوات دولية في غزة وشرم الشيخ .

٥ — تلزم اسرائيل بتطبيق قرارات الامم المتحدة في ما يتعلق باللاجئين : أي منحهم حق الاختيار بين العودة أو التعويض .

٦ — حق المرور لجميع الدول في تيران والعقبة والسويس .

لا تتعرض المقترحات لوضع القدس .

(راجع المشروع العاشر على ص ١٣)